الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

# مرحلة ما بعد النفط واستراتيجية التنويع الاقتصادي لدول MENA دراسة حالة الجزائر وإيران

إعداد الطلبة:
- معضادي أسامة
- براهيمي عيسى

إشراف الأستاذ(ة)
- حمزة عبد الرزاق

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾**

**(سورة يوسف الآية 76)**

الشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي أنار لي درب العلم والمعرفة واعاني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل ... فالحمد لله

بكل احترام وتقدير يسرني أن ارفع اصدق كلمات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف:

الأستاذ الدكتور **"حمزة عبد الرزاق"** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل علينا بتوجيهه ونصائحه القيمة، التي كانت لنا في إتمام هذا البحث،

فله منا كل الشكر والتقدير.

# ﴿إهداء﴾

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي وإلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

وإلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخّرج.

معضادي أسامة.

الإهداء:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك . . ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك . . ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك . . ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة . . ونصح الأمة . .

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدة الكريمة حفضه الله وأطال في عمرها

إلى من رباني على حب الله والعلم والعمل وكان لي سراجا أنار درب حياتي للمضي قدوما أبي الغالي

إلى إخوتي وسندي في الحياة على ما قدموه لي من دعم.

إلى جميع أساتذتي في دفعة الماستر وإلى كل من علمني حرفا وأثار لي الطريق نحو الهدف المنشود .إلى أصدقائي الأعزاء: محمد أسامة رمزي

براهيمي عيسى .

# الفهرس

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | **I** |
| **اهداء 01** | **II** |
| **إهداء 02** | **III** |
| **فهرس المحتويات** | **IV** |
| **قائمة الجداول** | **VI** |
| **قائمة الاشكال** | **VI** |
| **المقدمة** | **ا-هـ** |
| **الفصل الأول: توجهات العالم لمرحلة ما بعد النفط** | |
| **تمهيد** | **1** |
| **المبحث الأول: تجارة النفط** | **2** |
| المطلب الأول: مفهوم والأهمية الاقتصادية لنفط | **2** |
| المطلب الثاني: دور النفط في التنمية الاقتصادية | **7** |
| المطلب الثالث: تطورات الطلب على النفط | **9** |
| **المبحث الثاني: مستقبل النفط عبر العالم** | **13** |
| المطلب الأول: أثار النفط على البيئة | **14** |
| المطلب الثاني: بدائل النفط في مستقبل | **16** |
| **خلاصة الفصل** | **23** |
| **الفصل الثاني: استراتيجية التنوع الاقتصادي لدول MENA.** | |
| **تمهيد** | **24** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي** | **25** |
| المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته | **25** |
| المطلب الثاني: أهداف ومبررات التنوع الاقتصادي | **32** |
| المطلب الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على النمو | **36** |
| **المبحث الثاني: واقع إستراتيجية التنوع الاقتصادي لدول MENA** | **38** |
| المطلب الأول: اهم محاور نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي | **38** |
| المطلب الثاني: معوقات التنويع الاقتصادي | **44** |
| **خلاصة الفصل** | **46** |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة التنوع الاقتصادي للجزائر وإيران** | |
| **تمهيد** | **47** |
| **المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر وإيراني** | **48** |
| المطلب الأول: نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري والإيراني | **48** |
| المطلب الثاني: البترول والناتج المحلي الإجمالي للجزائر وإيران | **54** |
| **المبحث الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري والإيراني** | **62** |
| المطلب الأول: استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري | **62** |
| المطلب الثاني: استراتيجية التويع الاقتصادي الإيراني | **72** |
| **خلاصة الفصل** | **77** |
| **الخاتمة** | **78** |
| **قائمة المراجع** | **82** |

# قائمة الجداول


| الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع المشاريع الممولة 2011-2018 حسب النشاط | 69 |


# قائمة الأشكال


| الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع صادرت الجزائر | 49 |
| 02 | تغيرات أسعار النفط حسب أوبك (2014-2020)(دولار أمريكي للبرميل) | 55 |
| 03 | الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وإيران | 59 |
| 04 | تطور الصادرات للجزائر وإيران 2014-2020 (مليون دولار) | 60 |
| 05 | صادرات الجزائرية | 61 |
| 06 | صادرات إيران | 61 |
| 07 | تطور قطاع الزراعة | 70 |
| 08 | الميزان السياحي 2000-2018 | 72 |

# المقدمة

## مقدمة عامة:

اكتسب تنويع الصادرات أهمية متجددة في الأدبيات الاقتصادية، خاصة وأن أهم المشكلات التي تعيق نمو وتطور الاقتصاديات النامية هي تركيبتها الريعية، خصوصا الدول التي تعتمد أساسا على النفط في بناء اقتصادها ومصادر دخلها بنسب تتجاوز، 90%وهو ما يجعل هذه البلدان عرضة لأزمات اقتصادية دورية، بسبب انهيار أو تذبذب أسعار النفط التي يشهدها العالم من حين لآخر، وتتأثر بها هذه الدول أكثر من غيرها، مما يسبب تراجعا حادا في إيراداتها، وبالتالي تأثر مسار التنمية أو حتى غيابها.

وبالتالي يعتبر التنويع الاقتصادي أولوية قصوى لإستراتيجية التصدير بهدف التحول نحو تنويع المنتجات وزيادة القيمة المضافة المصدرة، إلى جانب توسيع أسواق التصدير وبناء علاقات تجارية أكثر توازنا. توفر سياسة التنويع الاقتصادي حماية اقتصادية من الصدمات الخارجية التي تصيب اقتصاديات أغلب البلدان التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد.

وعليه يجب تنويع الاقتصاد لمواجهة الأزمات والصدمات الخارجية التي تؤثر سلبا على الموازنات والاحتياطات النقدية لهذه الدول.

وقد نجحت الدول الصاعدة في تنويع اقتصادها وقطاعات صادراتها بفضل طرق متعددة، حيث تحولت صادراتها من 80%مواد أولية إلى 80%منتجات مصنعة، ومن هذه الدول: كوريا، الهند، البرازيل، ماليزيا، فيتنام، إندونيسيا، الشيلي، النرويج، دبي، ماليزيا والمكسيك.

رغم اختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة، فهناك بعض قصص النجاح في تنويع الاقتصاد، والتي تعكس العديد من الخصائص التي تشترك فيها هذه الدول جميعا.

لذلك سنتطرق في هذا العمل إلى دراسة التنوع الاقتصادي لدول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط (MENA).

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

**الإشكالية الرئيسية:**

**إلى أي مدى استطاعت الدول المصدرة للنفط من الدخول في استراتيجيات التنويع الاقتصادي؟**

**الأسئلة الفرعية:**

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أهمية قطاع النفط، وما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟

2- ما هي السياسات التي يجب توفرها لنجاح التنويع الاقتصادي؟

3- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر وإيران في التنويع الاقتصادي؟

**فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الرئيسية:**

ضعف استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر وإيران.

**الفرضيات الفرعية:**

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة في أكثر من قطاع.

- الارتباط بالنفط في الجزائر وإيران وعدم إتباع إستراتيجية للتنويع الاقتصادي حتى الأن يؤدي إلى تبديد الأموال وضياع فرص استدامة التنمية وحق الأجيال القادمة في الثروة.

**مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية:

-نظرا لمدى أهمية موضوع الصادرات الغير نفطية بالدراسة والبحث.

-الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي حتم علينا دراسة هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

-ملائمة الموضوع مع طبيعة التخصص.

-تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كون أن الصادرات يمكن أن تكون محفز لإنعاش التجارة الخارجية، وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة ترقية الصادرات الغير نفطية.

**أهمية وأهداف الدراسة:**

إن أهمية الموضوع تنبع من أهمية الصادرات الغير نفطية بالنسبة للجزائر وإيران حيث تعمل على تنوع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصدر الدخل لأن اعتبار النفط هو المورد الأساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه الأزمات، وبالتالي فإن تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق

معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء بالنسبة للدول النامية عامة أو الجزائر وإيران خصوصا، ودليل ذلك توجه العديد من الدول النفطية إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات كسبيل للخروج من التخلف والركود الاقتصادي.

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

-معرفة ما إذا كانت الجزائر وإيران تعمل على تنويع اقتصادهم أم لا.

-إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات وما مدى ملائمته للاقتصاد الجزائري.

-محولة توضيح أهم الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر في ترقية وتنويع صادراتها وما مدى ملائمتها.

**الدراسات السابقة:**

لقد تناولت العديد من الدراسات الجامعية سواء على مستوى الماجستير أو الدكتورة، وأكدت معظم هذه الدراسات على اهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي حدود اطلاعنا سوف نذكر بعضا منها:

1- **دراسة أوضايفية حدة، خوني رابح:** الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جوان 2017، جامعة سكيكدة.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بدء من سنة 2014، ومعرفة الأسباب المفسرة لهذا التأثر السلبي، وقد توصلت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري كان هشا في مواجهة آثار هذه الصدمة النفطية لأنه كان بعيد عن التجسيد الفعلي لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، ويفتقر إلى عوامل إنجاح هذه الاستراتيجية.

2- **دراسة قريجيج بن علي، زايري بلقاسم:** أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1980-2015، مجلة الإستراتيجية والتنمية: العدد 12، مستغانم بالجزائر، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق

العالمية في الفترة الراهنة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة 1980 وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 40 بالمئة للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

3- **دراسة بلقلة إبراهيم:** آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير، جامعة الشلف، 2008/2009، تهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلت الدراسة أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، وهذا ما يعني أن إستراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتنويعها على ضوء التجارب الرائدة في هذا المجال بغية النهوض بالصادرات خارج المحروقات وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي.

**حدود الدراسة:**

بهدف معالجة الإشكالية محل البحث وتحقيق الأهداف وكذلك حتى يكون تحليل دقيق وغير متشعب قمنا بوضع جدول وأبعاد لدراسة الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

الحدود المكانية للدراسة: اخترنا أن تكون درستنا تحليلية لهذا الموضوع في الجزائر وإيران.

الحدود الزمنية لدراسة: تمتد دراستنا لهذا الموضوع بين (2014-2020).

**منهج البحث:**

من اجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج التحليلي وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من الجهات المختصة.

**هيكل الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة.

في المقدمة: تناول البحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية، وأهداف البحث.....

**في الفصل الأول:** حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالنفط تحديد مفهوم، وأهمية، دور، وبدائل النفط

**في الفصل الثاني:** تطرقنا الى مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته ومختلف أهدافه ومبرراته.

**في الفصل الثالث:** اعتمدنا النظرة التحليلية للتنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وكانت الجزائر وإيران محل الدراسة، وقمنا بنظرة عامة على الأداء الاقتصادي للجزائر وإيران، ثم تطرقنا إلى جهود الدولتين في التنويع الاقتصادي.

**صعوبات الدراسة:**

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ولعل أهمها نقص توفر المراجع بالقدر الكافي عن تنوع الاقتصادي وخاصة إيران.

# الفصل الأول:

# توجهات العالم لمرحلة ما بعد النفط

# الفصل الأول: توجهات العالم لمرحلة ما بعد النفط

**تمهيد:**

إن الاهتمام بسوق النفط يرجع في الأساس إلى الحاجة إلى هذه المادة الطاقوية الحيوية، باعتبارها مادة تقوم عليها من العديد من اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، خاصة تلك التي تنتمي إلى دول الثالث، إضافة إلى حاجة الاقتصاديات العالمية الكبرى لهذه المادة في عمليات الإنتاج والتصنيع والنقل والمواصلات وغيرها.

وهو ما زاد الحاجة إلى التعرف على تجارة النفط وأسواقه في العالم، وما تعلق بذلك من أهمية اقتصادية لهذه المادة الحيوية، ودور في تحقيق التنمية الاقتصادية لعديد دول العالم، إضافة إلى محددات العرض والطلب التي تحكم هذا السوق، من حاجة العالم إلى النفط، وأسعاره في السوق العالمية، والتكاليف التي تتحملها الدول المنتجة والمصدرة له، وغيرها من المحددات.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الاقتصادية التي يحظى بها النفط، إلا أن التوجه العالمي السائد نجو البحث عن بدائل مستقبلية يجعل من المهم جدا الوقوف على مستقبل النفط في العالم، وهو التوجه الذي يرجع بالدرجة إلى إلى خاصية النفاذ وعدم التجدد التي يمتاز بها النفط عكس البدائل المتجددة، ويرجع كذلك بدرجة أقل إلى بحث العالم عن طاقة نظيفة أقل تأثيرا على البيئة باعتبار الآثار السلبية التي يخلفها النفط ومشتقاته.

بناء على ما سبق، فإن هذا الفصل يطرح موضوع توجه العالم لمرحلة ما بعد النفط وما تعلق بذلك من بدائل، وهو الفصل الذي تم تقسيمه كالآتي:

- **المبحث الأول:** تجارة النفط.
- **المبحث الثاني:** مستقبل النفط في العالم:

## المبحث الأول: تجارة النفط.

إن سوق النفط يعدّ أحد أهم الأسواق التجارية في العالم، نظرا لأن اقتصاد العديد من الدول يعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد الصادرات من النفط من جهة، ونظرا لحاجة الاقتصاديات الكبرى لهذه المادة الطاقوية التي يعتمد إنتاج العالم عليها اعتمادا كبيرا.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، بحيث تناول المطلب الأول المفهوم والأهمية الاقتصادية للنفط، فيما نتطرق إلى دور النفط في التنمية الاقتصادية من خلال المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد تصم تخصيصه لعرض تطورات الطلب على النفط.

### المطلب الأول: المفهوم والأهمية الاقتصادية للنفط.

من خلال هذا المطلب الأول الموسوم بعنوان "المفهوم والأهمية الاقتصادية للنفط"، فإننا نستعرض مفهوم النفط وما تعلق به من مفاهيم ذات العلاقة أولا، ومن ثم نتطرق إلى أهميته الاقتصادية باعتباره مادة طاقوية حيوية لا غنى عنها ثانيا.

#### 1. مفهوم النفط:

النفط، أو البترول، كلمة عامة تطلق على المواد الهيدروكربونية المتمثلة في النفط الخام ومشتقاته، بما في ذلك المواد السائلة والغازية؛ لذلك يجب أن نفرق بين "النفط" و"النفط الخام"، فالنفط الخام هو جزء من النفط. والأسعار التي تذكرها وسائل الإعلام –يومياً– هي أسعار النفط الخام.[1]

ويعد النفط من المواد الهيدروكربونية؛ لأن أغلبه مكوّن من الهيدروجين والكربون، إلا ان أغلبه كربون. ويختلط معهما مواد أخرى مثل: الأكسجين، والكبريت، والنتروجين، و–حسب المكمن– يوجد معه بعض المعادن.[2]

---

1. ابراهيم الفيلكاوي، ما هو النفط؟ وتعريفاته؟ وتاريخه؟، نقلاً عن:
http://www.marketstoday.net/analysis/Analysis-Commentary/17376/ar/ماهو-النفط-وتعريفاته-وتاريخه
(consulté le : 22/08/2016 ; 20:00h)

2. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية جامعة عنابة ، الجزائر، سنة 1983، ص8.

ويمكن النظر إلى النفط على أنه مادة تم "طبخها" عبر مدة طويلة من الزمن، أما المواد الأحفورية القريبة من النفط مثل: الفحم، والرمال النفطية، وصخور السجّيل ... وغيرها، فإن "طبخها" لم يكتمل؛ إما بسبب عدم وجود ضغط كاف، أو حرارة كافية، أو الاثنين معاً؛ الأمر الذي يفسر وجود الفحم والرمال النفطية قريباً من سطح الأرض، على عكس النفط والغاز اللذين يقعان في أعماق سحيقة.[1]

### 1.1. النفط الخام والنفط الصخري:

يأتي النفط بألوان متعددة، وكثافة مختلفة، وله رائحة نافذة، وطعمه يختلف حسب نوعيته، بعضه حامض، وبعضه حلو. يأتي صافياً في بعض الأحيان، وتشوبه شوائب عديدة في كثير من الأحيان، ومن هذه الأنوع النفط الخام والنفط الصخري.

- **النفط الخام:** النفط على حالته الطبيعية عندما يستخرج قبل تكريره، أو كما هو موجود في سبخات طبيعية على وجه الأرض. وحسب أكثر النظريات شيوعاَ، يعد النفط مادة عضوية أساسها نباتات بكتيرية غمرتها المياه والتربة، وتعرضت لضغط وحرارة عاليين على مدار ملايين السنين حتى تحولَّت إلى نفط؛ لهذا يقال إن مصدر النفط هو الطاقة الشمسية أصلاً؛ لأن النباتات اختزنت هذه الطاقة من خلال عملية التمثيل الضوئي. إلا أن هناك نظريات أقل شيوعاً تقول إن النفط معدن من المعادن خلق مع الأرض. ويتبنى هذه النظرية عدد من العلماء الروس.

- **النفط الصخري:** النفط الصخري هو: والنفط الموجود في صخور مسامية وتجويفات في باطن الأرض هو نفط "مهاجر" ترك الصخرة الأم وظل ينتقل حتى انحبس في منطقة كتيمة. وهناك نفط مازال محبوساً في الصخرة الأم ولم يستطع الهجرة.

[1]. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 08.

## 2. الأهمية الاقتصادية للنفط:

يعتبر موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي من مجالات الاقتصادي الحديثة والمعاصرة . وكانت البداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور مركز وقوة وأهمية وتأثير الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقوي .وكذلك مجال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي . لهذا كان الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية[1].

ويعتبر اقتصاد النفط علما بما يحققه من شروط العلم والمتمثلة في ثلاثة نقاط ألا وهي: أن يكون لديه موضوع، هدف ومنهجية.

- ففيما يتعلق بالشرط الأول فإن موضوع اقتصاد النفط يعتبر إحدى موضوعات الاقتصاد التطبيقي والتي يطلق أحيانا عليها علوم الاقتصاديات القطاعية أو الفرعية أو المتخصصة، ذلك أن هذا العلم وموضوعه يجمع بين الجانب النظري تطبيق القوانين الاقتصادية على القطاع أو الفرع أو النشاط المدروس، وجانب وصفي للعمليات والأنشطة الاقتصادية المتجسدة المرتبطة باستغلاله. أي أنه علم نظري ووصفي في آن واحد لكل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمورد أو الثروة النفطية.
- أما الشرط الثاني فيكمن هدف اقتصاد النفط في إيجاد هذه الثروة وتحويلها إلى منتجات سلعية تشبع وتلبي حاجات الإنسان إليها .وهذا وفقا لمراحل النشاط الاقتصادي النفطي) من البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير والتصفية، التسويق والتوزيع، التصنيع إلى الاستهلاك النهائي للسلعة النفطية.

[1]. صلاح حمودة، أهمية البترول، نقلاً عن:
http://vb.elmstba.com/t211586.html, (consulté le : 26/08/2016 ; 17:30h)

- أما فيما يتعلق بالشرط الأخير والخاص بالمنهجية فهو يستعمل كل من المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي التطبيقي، الإحصائي، التقديري والوصفي لتحقيق هدف موضوع اقتصاد النفط.

ومن ثم يمكن أن نطلق على اقتصاد النفط بأنه علم حديث، يدرج ضمن العلوم الأخرى التي لها محل من الدراسة والبحث.

وتنعكس أهمية النفط الاقتصادية في جوانب ومناحٍ متعددة، وهي الجوانب التي نحاول أن نستعرضها أبرزها وأهمها كالأتي:[1]

- **النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة** :تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية فهي عامل جوهري في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بل هي أحد عناصر العملية الإنتاجية .قد أصبحت الطاقة مظهرا ومؤشرا عاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمع الإنساني مع تحديد نوع ذلك التطور والتقدم.

وبهذا الخصوص، يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الانسان واستخدمها في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسي، هما:

- ✓ المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها. وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه والمساقط المائية. حيث تطلبت هذه المصادر جهدا إنسانيا بسيطا ومحدودا من أجل استغلالها ولعبت الطبيعة وقواها الدور الأساسي في توفيرها للإنسان.
- ✓ المصادر الطاقية الحديثة وهي تلك المصادر التي بدأ استخدامها منذ العصور الحديثة، إضافة إلى أن استغلالها تطلب جهدا إنسانيا كبيرا بفضل معدات إنتاجية متطورة ومعقدة فنيا وتكنولوجيا من أجل توفيرها واستعمالها.وتكون هذه المصادر على أنواع منها الصلب والسائل والغازي، كالفحم

[1]. محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص63.

الحجري بأنواعه، النفط، الغاز الطبيعي، الكهرباء المتولدة من مصادر طاقية متعددة كقوة الرياح ومساقط المياه.

- **النفط مادة أولية وأساسية لنشاط صناعي متنوع:** النفط مادة خام أولية وطبيعية إلا أنه تميز عن بقية المواد الخام الأخرى والموارد الطبيعية التي عرفها واستغلها الإنسان بكونها مادة لا يمكن استعمالها واستهلاكها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية صناعية مرحلية، كل منها تتميز وتختلف عن الأخرى. فالمرحلة الصناعية الإنتاجية الأساسية متميزة ومختلفة عن المرحلة الإنتاجية والصناعية اللاحقة أو المكملة لها، بل ومستقلة عنها رغم كون المادة الأساسية لنشاطها الصناعي هو النفط ومنتجاته.

تسهم هذه الصناعات البتروكيمياوية بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطوير والتقدم الاقتصادي، خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية وملبية لحاجات الإنسان الإنتاجية والاستهلاكية وفي مختلف جوانب حياته في مأكله وملبسه ومسكنه على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصناعات البتروكيمياوية تتوسع بصورة عالية وكبيرة في كمية وقيمة السلع الصناعية المنتجة من مجموع الإنتاج الصناعي بصورة خاصة أو في مجموع الإنتاج القومي بصورة عامة أو بمقدار ما تساهم به في الدخل القومي.

- **النفط مصدر تمويل للاقتصاد:** يعتبر النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة .فالقيمة المضافة النفطية تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى. فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعة خامة منخفضة ومحدودة مقارنة بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيماوية .ان الدور المالي للنفط يتجسد بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له، حيث اقتصاد هذه الدول يرتكز بصورة رئيسية وأولية على النفط سواء أكان ذلك في الإنتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.
- **النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري:** للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري وسواء أكان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاما أو كمنتجات

نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم وتكون نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة أو من بين مجموع المصادر الطاقوية أو من مجموع السلع النفطية المنتجة.

## المطلب الثاني: دور النفط في التنمية الاقتصادية:

تعاني البلدان النامية من تأزم اقتصادي واجتماعي وسياسي نتيجة المخلفات والإرث الكبير الذي تركته الأنظمة المتعاقبة و الاستعمار أو رد فعل الثورات الوطنية وإدخال البلاد في فترة ترتيب الأوراق, وتتجلى مؤشرات هذا التخلف إلى عوامل عديدة منها انخفاض دخل الفرد عن نظيره في الدول المتقدمة, وعدم توزيع الثروات بطريقة عادلة بين المواطنين بعد التحرر الاقتصادي والسياسي(في ظل ديمقراطيات زائفة),وحصر الثروات بمجموعة محدده كأن تكون الحكومة او الشركات المستثمرة (بطريقة غير مباشرة) واستغلال المنتج الحقيقي العامل(كافة العاملين) وتهميش دوره الأكاديمي والفني ,ونتيجة لذلك نجد قطاع النفط متخلف في البلدان النامية وعاجز عن لالتحاق بالدول المتقدمة, كذلك نجد التخلف الاقتصادي حاضر كتهميش القطاع الخاص وعدم استغلال إيرادات النفط بصورة صحيحة في بناء صناعة نفطية أو دعم القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من المشاريع التي يحتاجها البلد لتخفيف معدلات البطالة والفقر المستفحلة في الدول النامية نتيجة انتهاج مذهب اقتصادي أحادي الجانب غالبا ما يعتمد على مصدر واحد وإهمال القطاعات الأخرى،[1] ويغلب على الدول النامية تردي الواقع الزراعي وحصر مساحات واسعة بيد أناس قلائل (كالإقطاع كما كان في العراق) ففي المحصلة تكون عائدات الإنتاج بيد هذه القلة "وإهمال أو استغلال المنتج الحقيقي الفلاح الأمر الذي يجعل الكثير من هذه الشريحة تهاجر إلى المدينة وتمارس مهن بسيطة وتترك الأراضي الصالحة لزراعة بدون استغلال الأمر الذي يجعل القطاع الزراعي متخلف ولا يسد الحاجة المحلية والاعتماد على الاستيراد من الدول المتقدمة ولم تكن الصناعة بحسن حال من الزراعة, الأمر الذي يجعل البلد يستنزف من موارده المالية لسد النقص، حيث أن معظم هذه الدول تستورد ما تحتاجه من مقومات الزراعة والصناعة والمواد الأخرى وتستنزف أموال المورد الأساسي النفط "كما هو الحال في العراق" في سد الحاجة كونه يعتمد

**1**. 06 Advantages and Disadvantages of Petroleum", futureofworking.com, Retrieved 4-10-2018. Edited.

على النفط بمعدل 95% بشكل أساس والإهمال الواضح في الصناعة والزراعة الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وساهم في انتشار البطالة وتدني مستويات القطاع الخاص وتفاقم البطالة المقنعة في دوائر الدولة وتزايد الإقبال على التعين في القطاعات الحكومية خصوصا القطاع النفطي الذي يمنح مرتبات وامتيازات تختلف عن الدوائر الأخرى،[1] الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والمالي وتزايد الرشوة والمحسوبية وأرهق الموازنة التشغيلية وأثر على الاستثمار وتطوير القطاعات الأخرى، وبعد أن اشرنا الخلل لابد من وجود البدائل والمعالجات واستغلال الثروة النفطية بشكل يساعد على تطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

**أولا:** الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة "على أقل تقدير" التي تستغل إيرادات النفط في تطوير الزراعة والصناعة والسياحة.

**ثانيا:** انتشال الكفاءات التي تعمل بعيدا عن اختصاصها الأكاديمي والفني خصوصا في القطاع النفطي" موضع البحث" والاستفادة منها.

**ثالثا:** الاستفادة من الإيرادات النفط في رفع مستوى القطاع الخاص وإشراكه في بناء الصناعة النفطية في المحافظات غير المنتجة (كبناء مصافي ومستودعات ومصانع لبتر وكيماويات) لغرض سد الناتج المحلي وامتصاص آفة البطالة سبب كل المصائب التي يعاني منها العراق، كذلك نحتاج إلى أصلاح المنظومة السياسية بسن قانون ينضم عمل الأحزاب وقانون للثروة الوطنية "النفط" وحل الإشكالات بين المركز والأقاليم أذا ما أردنا إلى الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن بين الفوائد اقتصادية الأخرى لمشتقات النفط نجد:

- توفّر قطاعات العمل بالبترول الشواغر والوظائف للكثير من الأيدي العاملة حول العالم.
- يرفع النفط من قيمة الإنتاج المحلّي لعدد من الدول.

[1]. " Petroleum ", www.scienceclarified.com, Retrieved 6-10-2018. Edited.

- تزداد إيرادات الدول المالكة لحقول النفط، وهذا يرتبط طردياً مع القوّة الاقتصاديّة لها، والضرائب العائدة، بشرط أن تكون كميّة البترول المُستخرجة كافية.
- ساهم الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة فقط برفع الدخل القومي بقيمة 385 مليار دولار عام 2008. ساعد البترول الدول المُصدّرة له كهولندا، وبريطانيا، وروسيا على تنمية التقنيات والأساليب في علم استخراج البترول، واستغلال لا خبرات والمهارات جيّداً في هذا المجال.
- شجّع وجود النفط على الكثير من الصناعات الجديدة كالكيماويات.
- بيّنت الدراسات التي قام بها مركز التنمية العالمي CGD دور مشتقات النفط التي يُستعمل كمصدر للكهرباء في إنقاذ الكثير من الدول من الفقر، وذلك نتيجةً لتسهيل إمكانيّة الوصول إلى مصادر طاقة مُعتمدة وقويّة.

## المطلب الثالث: تطورات الطلب على النفط:

إن اقتصاد النفط وأسواقه من الموضوعات المهمة في اقتصاد العالم إلى جانب محورتيه في اقتصاد العراق والدول النفطية الأخرى. وهنا نبين أن البيانات التي وفرتها منظمة أوبك ومنظمة الطاقة الدولية ومنظمة معلومات الطاقة الأمريكية والبنك الدولي كلها ساعدت على تسهيل البحث في الموضوع.

### 1. العرض والطلب والتكاليف:

إن سوق النفط كغيره من الأسواق الأخيرة، تتداخل فيه العديد من المحددات التي تحكم هذا السوق، منها ما تعلق بالطلب على هذه المادة، منها ما يتعلق بالعرض وما ارتبط به من تكاليف الإنتاج وتدخل العديد من العوامل كالأخرى كالاحتياج العالمي من النفط.

### 1.1. محددات الطلب على النفط:

- **السكان:** يسهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة عموما ومنها النفط، وذلك بثبات أثر العوامل الأخرى، ومنها متوسط الدخل للفرد وبنية الإنتاج المحلي الناتج المحلي.[1]

[1]. بافس جون وآخرون، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 54، العدد 04، ديسمبر 2015 ، ص ص 19-22

- **نسبة السكان الحضري من مجموع السكان:** لثبوت عالقة طردية بين نسبة السكان الحضري من مجموع السكان والطلب على الطاقة بثبات اثر العوامل الأخرى. وعلى الأغلب قد يتعذر الفصل بين إثر كل من نسبة التحضر ومتوسط الدخل للفرد في الطلب على الطاقة لشدة الارتباط بينهما عبر الزمن في الدولة الواحدة.
- **متوسط الدخل للفرد:** ويعبر عنه عادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتتفاوت الدول في متوسط استهلاك الطاقة للفرد حسب تفاوتها في متوسط الدخل للفرد. وينمو الطلب على الطاقة للفرد بارتباط موجب مع متوسط الدخل للفرد لكن الأول اقل من الثاني ويسمى الفرق تناقص كثافة الطاقة.
- **بنية الإنتاج** : ويعبر عنها إسهام القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعروف ان القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، وكلما تحول الاقتصاد من السلع إلى الخدمات في بنية الإنتاج انخفض متوسط الطاقة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي لهذا السبب.
- **التكنولوجيا:** في العقود الأخيرة اتجهت الدول المتقدمة نحو التكنولوجيا المقتصدة بالطاقة وعلى سبيل المثال تطوير محركات السيارات وأنظمة الإنتاج الأخرى بحيث تحتاج إلى وقود اقل لنفس المقدار من الأداء. وتحت مظلة العامل التكنولوجي تدخل أساليب الإنتاج والأساليب البديلة، فمثالا يستخدم النفط ومنتجاته إلا قليلا في توليد الكهرباء كما يستخدم الفحم والغاز والوقود غير الأحفوري. ولذا يكون الطلب على النفط مرنا مع تغير السعر لأن التحول من أنواع الوقود الأخرى إلى النفط يتطلب تغيرات واسعة في التكنولوجيا.
- **البناء التحتي لنظام الطاقة:** فعند انخفاض سعر النفط يتعذر التحول من مصادر الطاقة الأخرى اليه للانتفاع من السعر الواطئ، فهناك شبكات نقل وتوزيع وخزن ومنظمات أعمال وقواعد تنظيم لاستهلاك الطاقة.
- **سعر النفط:** يرتبط الطلب على السلع والخدمات بعالقة عكسية مع السعر، آخذين في الاعتبار اثر العوامل الأخرى، و لا تشذ السلع الأولية ومنها النفط عن هذه القاعدة. وعند النظر في المحددات

الأخرى للطلب على النفط وكيف تقيد أثر السعر يصبح من الواضح ان مرونة الطلب السعرية على النفط واطئة.

- **أسعار الطاقة البديلة :** وتوجد عالقة طردية بين أسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط، وان تزامن حركة أسعار الطاقة البديلة مع سعر النفط، صعودا ونزولا، يقلل من اثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه، والعكس صحيح.
- **سياسات وضوابط البيئة:** إذ تهتم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بالسيطرة على المقذوفات الكربونية لمواجهة مشكلة الاحتكار العالمي. ويستهدف النفط الخام بعد الفحم لهذا السبب. ولأن الفحم رخيص ويستخدم على نطاق واسع في توليد الكهرباء فقد قلل هذا العامل من ضغوط الضوابط البيئية .ولذا ال يزيد معدل النمو السنوي المقدر للطلب على النفط الخام حتى عام 2040 عن 8.0 بالمائة، بينما ينمو مجموع الطلب على الطاقة بمعدل 5.1 بالمائة سنويا. وينمو الطلب على كل من الفحم والغاز بمعدل 1 بالمائة و 4.2 بالمائة سنويا على التوالي.
- **السياسات الضريبية :** يستخدم النفط وعاءا للضريبة في البلدان المستهلكة، ولهذا فإن ما تضيفه الحكومات على سعر النفط الخام يقلل من فاعلية ارتفاع أو انخفاض سعر النفط الخام في الطلب، ألن العبرة بسعر المشتري الأخير، أما الإعانات السعرية التي تقدمها بعض الدول للمنتجات النفطية فقد واجهت في السنوات الأخيرة ضغوطات لرفعها. وخاصة من المؤسسات المالية الدولية، وتركز دراسات الطلب، في الأمد القصير، على متغيري الدخل والسعر، وتهتم بمرونات الطلب الدخيلة والسعرية، ولذا يحسب نمو الطلب على النفط بدلالة نمو الدخل ونمو السعر والمرونات.

### 2.1. محددات عرض النفط:

- **الاحتياطيات النفطية:** هي القيد الأول على العرض، وينصرف مفهوم الاحتياطيات إلى النفط القابل الاستخراج اقتصاديا، ومع تطور المعرفة الجيولوجية ووسائل الاستشعار والتنقيب يجري تحديث النفط الأصلي في التراكيب الجيولوجية التي تحتويه، ويسمى النفط في المكان. كما أن تكنولوجيا تطوير الحقول، اي العمليات الرأسمالية التي تجعل النفط قابلا لاستخراج، وعمليات الاستخراج ذاتها مع

الخصائص الجيولوجية للمكان النفطي هذه كلها تحدد التكاليف، وعند المقارنة مع الأسعار السائدة والمتوقعة يتخذ قرار التطوير والاستخراج، وبذلك يتدخل سعر النفط إلى جانب التكاليف في تعيين مقادير الاحتياطيات النفطية في دولة ما وفي العالم.[1]

- **التكاليف:** آنفا كانت التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الاحتياطيات، وهنا تعامل التكاليف ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات اثر العوامل الأخرى وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض. وهنا يميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات الرأسمالية للتطوير وما يصيب البرميل المنتج منها إضافة على تكاليف التشغيل، والتكاليف الحدية في الأمد القصير. والأخيرة هي الكلفة المتغيرة لإنتاج برميل إضافي في الحقول المنتجة. وبهذا المعنى فإن التكاليف الرأسمالية ثابتة وقد تحققت بغض النظر عن قرار الإنتاج الآن أو في المستقبل، وأغلب تكاليف التشغيل متغيرة وتتضمن بعض التكاليف الثابتة في الأمد القصير بسبب التزامات تعاقدية أو ألنها ترتبط بالتشغيل وليس بحجم الإنتاج بالذات .
- **سعر النفط:** وعلاقته طردية مع العرض، في الأمد القصير والبعيد، إلى أن ارتفاع السعر يسمح لإنتاج نفط بتكاليف اعلى من ذي قبل.
- **الضرائب السيادية:** إذ عادة ما تفرض الحكومات ضرائبا تتناسب مع الريع في البرميل المنتج ، وان معدلات هذه الضرائب لها دور في زيادة أو تقليل الإنتاج. وقد لا يكون الهدف من هذه الضرائب ماليا بل أحيانا له عالقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد ذاتها.

[1]. بافس جون وآخرون، المرجع السابق، ص ص 20-23.

### 3.1. فائض العرض وانهيار السعر:

في عام 2015 ازداد عرض النفط الخام في اليوم من خارج دول منظمة أوبك بمقدار 32.1 مليون برميل، ومن دولها 077.1 مليون برميل. وبإضافة الغاز المسيل أصبحت الزيادة في العرض تقريبا 6.2 مليون برميل في مقابل الزيادة في الطلب 540.1 مليون برميل في اليوم.[1] وفي سنة 2014 كان فائض العرض 0.1 مليون برميل في اليوم، وبذلك وصل فائض العرض في عام 2015 إلى 060.2 مليون برميل في اليوم وهكذا تعمقت الأزمة التي بدأت عام 2014. ويقدر عرض النفط الخام في عام 2016 من خارج أوبك بأقل مما كان عليه عام 2015 بمقدار 700 الف برميل في اليوم، وهو عنصر إيجابي لامتصاص الفائض. ونتيجة لزيادة الطلب العالمي وتقلص العرض من خارج أوبك يرتفع المقدار التوازني للنفط الخام من دول أوبك إلى 6.31 مليون برميل في اليوم عام 2016 بعد أن كان 8.29 مليون برميل تقريبا في اليوم عام 2015 .لكن إنتاج أوبك في كانون الثاني من عام 2016 ارتفع إلى 335.32 مليون برميل في اليوم بزيادة مقدارها حوالي 131 ألف برميل في اليوم عن مستوى الشهر الأخير من عام 2015. ولذا فإن تجميد الإنتاج عند مستوى كانون الثاني من عام 2016 أي بقي فائضا في العرض بمتوسط يومي يقدر 735 الف برميل، وهو ادنى بفارق كبير من فائض عام 2015 ودون فائض عام 2014. أما إذا استمر التزايد في الإنتاج فإن فائض العرض ال ينخفض إلا بمقدار ال يتجاوز 200 الف برميل يوميا عام 2016 على فرض تحقق توقعات الطلب العالمي على النفط وانخفاض العرض من خارج أوبك.[2]

## المبحث الثاني: مستقبل النفط في العالم.

إن مستقبل النفط في العالم هو أحد أكثر المواضيع التي شغلت الباحثين وأخذت حيزا كبيرا من اهتمام الدارسين والمختصين في هذا المجال، نظرا لأهمية هذه المادة التي سبق الإشارة إليها، ونظرا

[1]. Knoema, Oil Production and Operating Cost, knomema.com, 21 January 2016.

[2]. World Bank Commodity Price Forecast, January 20, 2016.

لاهتمام العالم اليوم وتركيزه على إيجاد بدائل للنفط في المستقبل، خاصة تلك التي المتجددة منها، نظرا لخاصية النفاذ التي يمتاز بها النفط من جهة، ولآثاره السلبية على البيئة من جهة أخرى.

ومن أجل التفصيل أكثر بهذا الخصوص، تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسين، بحيث تناول المطلب الأول أثار النفط على البيئة، فيما تم تخصيص المطلب الثاني بدائل النفط في المستقبل.

## المطلب الأول: أثار النفط على البيئة.

يجمع المختصون والدارسون والباحثون في البيئة على الآثار السلبية التي يخلفها النفط على البيئة، وهو ما يتفق معه الجميع من اقتصاديين وفعالين في سلطة القرار، وفيما يلي نوضح الأثر البيئي لصناعة النفط، والأضرار الناجمة عنه.

**الأثر البيئي لصناعة النط:** واسع النطاق وقابل للتوسع أيضًا، إذ أن له العديد من الاستخدامات. يعدّ كل من النفط الخام والغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الأولية والمواد الخام التي تسهّل العديد من جوانب الحياة اليومية الحديثة والاقتصاد العالمي. زادت الإمدادات منها بسرعة على مدار المئة وخمسين عامًا الماضية، لتلبية متطلبات الزيادة السريعة في عدد السكان والإبداع والنزعة الاستهلاكية.[1]

**النفايات السامة وغير السامة:** تُنتج بكميات كبيرة أثناء مراحل استخراج النفط والغاز وتكريرهما ونقلهما. يمكن لبعض المنتجات الصناعية الثانوية، مثل المركبات العضوية المتطايرة ومركبات النيتروجين والكبريت، والنفط المتسرب، أن تلوث الهواء والماء والتربة بمستويات ضارة حيويًا، عندما تُدار بشكل غير صحيح. يعد الاحترار المناخي وتحمض المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر تغيرات عالمية تعززها انبعاثات الصناعة من غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، والهباء الجوي الدقيق مثل الكربون الأسود.[2]

---

[1]. *The Library of Congress (2006)، "History of the Oil and Gas Industry"، Business and Economics Research Advisor (5/6)، مؤرشف من الأصل في 14 نوفمبر 2020.*

[2]. *"EPA enforcement targets flaring efficiency violations" (PDF)، U.S. Environmental Protection Agency، مؤرشف من الأصل (PDF) في 08 فبراير 2020، اطلع عليه بتاريخ 01 أغسطس 2012.*

تتمتع المنتجات النفطية الخام والبترولية المشتقة منه بمستويات مختلفة من السمية. تتأثر مستويات السمية بالعديد من العوامل مثل التجوية، والذوبانية، وكذلك الخصائص الكيميائية مثل الثبات. تميل زيادة التجوية إلى تقليل مستويات السمية، إذ تزيل المزيد من المواد القابلة للذوبان وذات الوزن الجزيئي المنخفض. تميل المواد عالية الذوبان في الماء إلى أن تكون أكثر سمية من المواد ذات قابلة الذوبان الأقل. تتمتع المواد النفطية التي تحتوي على سلاسل كربونية أطول وحلقات بنزين أكثر بمستويات سمية أعلى عمومًا.

يعدّ البنزين المنتج النفطي الأعلى سمية. تشمل المواد الأخرى شديدة السمية أيضًا، التولوين وميثيل بنزين ، بينما تشمل المواد الأقل سمية النفط الخام وزيت المحركات. تؤثر جميع المنتجات المشتقة من النفط سلبًا على صحة الإنسان والنظام البيئي، رغم اختلاف مستويات السمية بينها. قد تخفّض مستحلبات النفط القدرة الهضمية للعناصر الغذائية في الجهاز الهضمي عند بعض الثدييات، مؤديةً إلى الموت أحيانًا. تشمل الأعراض الأخرى تمزق الشعيرات الدموية والنزيف[1].

**الغازات الدفيئة:** يعطل استخراج النفط توازن دورة الكربون على الأرض عن طريق نقل الكربون الجيولوجي المحبوس إلى المحيط الحيوي. يستخدم المستهلكون الكربون بأشكال مختلفة ويحترق جزء كبير منه في الغلاف الجوي، منتجًا كميات هائلة من غازات الدفيئة، وثاني أكسيد الكربون كمخلفات. يشكل الغاز الطبيعي (الميثان غالبًا) دفيئةً أكثر فعالية عندما يتسرب إلى الغلاف الجوي قبل أن يحترق[2].

زاد تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان في الغلاف الجوي بحوالي 50% و150% على التوالي منذ أن بدأ العصر الصناعي 1750–1850، متجاوزًا مستوياتهما المستقرة نسبيًا لما يزيد عن 800000 سنة مضت. يتزايد كل منها حاليًا بنسبة 1% كل عام تقريبًا، إذ يُمتص حوالي نصف كمية الكربون

1. Bautista H. and Rahman K. M. M, Effects On Wildlife and Habitats, Review On the Sundarbans Delta Oil Spill: *International Research Journal*, 1(43), Part 2, 2016, pp: 93–96.

2. Hannah Ritchie and Max Roser (2020), "$CO_2$ and Greenhouse Gas Emissions: $CO_2$ Concentrations"، Our World in Data ،Published online at OurWorldInData.org. مؤرشف ، من الأصل 2020 فبراير 09 اطلع عليه بتاريخ 14 أكتوبر 2021، في.

المضاف بواسطة النباتات البرية ومصرّفات الكربون (المحيطات). كان النمو في الانبعاثات السنوية سريعًا جدًا لدرجة أن الكمية الإجمالية لكربون الوقود الأحفوري المستخرج في الثلاثين عامًا الماضية تجاوزت الكمية الإجمالية المستخرجة خلال التاريخ البشري بأكمله[1].

## المطلب الثاني: بدائل النفط في المستقبل.

إن البحث عن بدائل للنفط في المستقبل يعود في الأساس إلى عدم تميز النفط بخاصية التجدد والتي تعني قابليته للنفاذ من جهة، ولآثاره السلبية على البيئة من جهة أخرى، وفينا يلي أبرز المواد التي يمكن أن تكون بديلا مستقبليا للنفط.

### الطاقة الشمسية الكهروضوئية:

كانت الطاقة الشمسية الكهروضوئية أسرع مصادر الطاقة نموًا في 2020، وهي طاقة يتم توليدها من الشمس باستخدام ألواح الطاقة الشمسية، ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة فقد زاد إنتاج الطاقة من الخلايا الشمسية الكهروضوئية بنسبة 22% في 2019.

وبفضل هذه الزيادة أصبحت حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في إجمالي الكهرباء المولدة في العالم تبلغ 3% تقريبًا، كما كانت الطاقة الشمسية الكهروضوئية ثالث أكبر مصدر للطاقة المتجددة في 2019.[2]

---

[1]. Eggleton, Tony (2013)، A Short Introduction to Climate Change ،Cambridge University Press،153 ص. ، ISBN 9781107618763 مؤرشف من الأصل في 25 أغسطس 2021.

[2]. جريدة العين الإخبارية الالكترونية، بدائل النفط ... أسرع 10 مصادر للطاقة نموا في العالم، 2021/12/16، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/alternatives-iol-10-growing-energy-sources-world (04/06/2022) (15:30)

**طاقة الرياح:**

تمتلك الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند معظم توربينات الرياح المستخدمة لتوليد الطاقة من الرياح، وقد بلغت القدرة الإنتاجية العالمية لطاقة الرياح 650.7 جيجاوات في 2018، وزاد إنتاج أوروبا من طاقة الرياح بنسبة 7% في 2020 مقارنة بعام 2019.

ومن أشهر الشركات المصنعة لتوربينات الرياح شركة " فيستاس" الدنماركية، وشركة "سيمنز جاميسا" الإسبانية، وشركة "جولد ويند" الصينية، وشركة "جنرال إلكتريك" الأمريكية.[1]

**الطاقة الكهرومائية:**

وفقًا للوكالة الدولية للطاقة تعد الطاقة الكهرومائية أكبر مصدر للكهرباء المتولدة من طاقة متجددة في العالم، وتمتلك الصين أكبر محطة في العالم لتوليد الطاقة الكهرومائية، وهي محطة سد الخوانق الثلاثة. وقد بلغت قدرة الطاقة الكهرومائية العالمية 1307 جيجاواط في 2019، ومن المتوقع أن يحقق السوق العالمي للطاقة الكهرومائية نموًا سنويًا مركبًا بنسبة تزيد على 2.5% في الفترة من 2020 وحتى عام 2025[2] .

**الكتلة الحيوية الزراعية:**

الكتلة الحيوية الزراعية هي بقايا النباتات التي تتبقى في الحقل بعد عملية الحصاد، وهي مصدر مهم للطاقة المتجددة لأنها متوفرة ورخيصة، وقد بلغت قيمة السوق العالمي لطاقة الكتلة الحيوية الزراعية 49.8 مليار دولار في 2019، ومن المتوقع أن يحقق نموًا سنويًا مركبًا قدره 9.2.%.

[1]. المرجع نفسه.

[2]. المرجع نفسه.

**النفايات الصلبة:**

هناك محطات متخصصة لتوليد الكهرباء من النفايات، وقد بلغت قيمة السوق العالمي لتحويل النفايات إلى طاقة 35.1 مليار دولار في 2019، ومن المتوقع أن تصل قيمة هذا السوق إلى 50.1 مليار دولار بحلول عام 2027، وتوفر النفايات الصلبة نحو 14% من احتياجات الطاقة في العالم[1].

**الطاقة الحرارية الأرضية:**

تُنتج الطاقة الحرارية الأرضية من باطن الأرض، وقد بلغت قيمة السوق العالمي للطاقة الحرارية الأرضية 1.4 مليار دولار في 2019، ومن المتوقع أن تصل قيمته إلى 1.6 مليار دولار بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 2.72%، وأكثر الدول إنتاجًا للطاقة الحرارية الأرضية هي الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا والفلبين.

**الطاقة البحرية:**

الطاقة البحرية أو طاقة المحيط هي شكل من أشكال الطاقة المتجددة التي يتم توليدها من خلال المحيط، وهناك ثلاثة أنواع من الطاقة البحرية؛ وهي طاقة الأمواج وطاقة المد والجزر والطاقة الحرارية للمحيطات. خلال العام الماضي بلغ إجمالي الطاقة المتولدة من الطاقة البحرية عالميًا 2.7 مليون كيلوواط، ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج سوق الطاقة البحرية إلى 27.2 مليون كيلوواط بحلول عام 2027، كما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن ينمو هذا السوق بنسبة 15% بحلول عام 2030.

دفع اهتمام العالم بأزمة تغير المناخ التي تهدد الأرض للبحث عن مصادر بديلة ونظيفة للطاقة الاتجاه العالمي الجديد كان محاطا بشرط واحد ألا وهو ديمومة نمو البدائل الجديدة للطاقة، كما ساهمت

[1]. جريدة الأنباء الالكترونية، أسرع 10 مصادر للطاقة نموا، 2021/12/21، متاح على الرابط:
https://alanba.com.kw/ar/economy-news/1023570/12-02-2021-هذه-أسرع-مصادر-للطاقة-نموا
(04/06/2022) (16 :00)

عمليات الإغلاق في 2020 من أجل كبح تفشي وباء كورونا، في انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 3.8% في الربع الأول من العام الماضي.

كان أكثر مصادر الطاقة التي انخفض الطلب عليها هي النفط والفحم، فقد انخفض الطلب على النفط بنسبة 5% في الربع الأول من العام الماضي؛ بسبب توقف حركة الطيران.

في المقابل كانت الطاقة المتجددة مصدر الطاقة الوحيد الذي أظهر نموا خلال 2020 وفقا للوكالة الدولية للطاقة.

وفيما يلي قائمة بأهم مصادر الطاقة الأكثر نموا في العالم:[1]

**الطاقة الشمسية الكهروضوئية:**

كانت الطاقة الشمسية الكهروضوئية أسرع مصادر الطاقة نموًا في 2020، وهي طاقة يتم توليدها من الشمس باستخدام ألواح الطاقة الشمسية، ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة فقد زاد إنتاج الطاقة من الخلايا الشمسية الكهروضوئية بنسبة 22% في 2019.

وبفضل هذه الزيادة أصبحت حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في إجمالي الكهرباء المولدة في العالم تبلغ 3% تقريبًا، كما كانت الطاقة الشمسية الكهروضوئية ثالث أكبر مصدر للطاقة المتجددة في 2019.

**طاقة الرياح:**

تمتلك الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند معظم توربينات الرياح المستخدمة لتوليد الطاقة من الرياح، وقد بلغت القدرة الإنتاجية العالمية لطاقة الرياح 650.7 جيجاوات في 2018، وزاد إنتاج أوروبا من طاقة الرياح بنسبة 7% في 2020 مقارنة بعام 2019.

[1]. المرجع السابق.

ومن أشهر الشركات المصنعة لتوربينات الرياح شركة " فيستاس" الدنماركية، وشركة "سيمنز جاميسا" الإسبانية، وشركة "جولد ويند" الصينية، وشركة "جنرال إلكتريك" الأمريكية.

**الطاقة الكهرومائية:**

وفقًا للوكالة الدولية للطاقة تعد الطاقة الكهرومائية أكبر مصدر للكهرباء المتولدة من طاقة متجددة في العالم، وتمتلك الصين أكبر محطة في العالم لتوليد الطاقة الكهرومائية، وهي محطة سد الخوانق الثلاثة.

وقد بلغت قدرة الطاقة الكهرومائية العالمية 1307 جيجاواط في 2019، ومن المتوقع أن يحقق السوق العالمي للطاقة الكهرومائية نموًا سنويًا مركبًا بنسبة تزيد على 2.5% في الفترة من 2020 وحتى عام 2025[1].

**الكتلة الحيوية الزراعية:**

الكتلة الحيوية الزراعية هي بقايا النباتات التي تتبقى في الحقل بعد عملية الحصاد، وهي مصدر مهم للطاقة المتجددة لأنها متوفرة ورخيصة، وقد بلغت قيمة السوق العالمي لطاقة الكتلة الحيوية الزراعية 49.8 مليار دولار في 2019، ومن المتوقع أن يحقق نموًا سنويًا مركبًا قدره 9.2.%

**النفايات الصلبة:**

هناك محطات متخصصة لتوليد الكهرباء من النفايات، وقد بلغت قيمة السوق العالمي لتحويل النفايات إلى طاقة 35.1 مليار دولار في 2019، ومن المتوقع أن تصل قيمة هذا السوق إلى 50.1 مليار دولار بحلول عام 2027، وتوفر النفايات الصلبة نحو 14% من احتياجات الطاقة في العالم.

**الطاقة الحرارية الأرضية:**

تُنتج الطاقة الحرارية الأرضية من باطن الأرض، وقد بلغت قيمة السوق العالمي للطاقة الحرارية الأرضية 1.4 مليار دولار في 2019، ومن المتوقع أن تصل قيمته إلى 1.6 مليار دولار بحلول عام

[1] - منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، واقف وأفاق الطاقة المتجددة ، افريل 2019 ، ص 85.

2025، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 2.72%، وأكثر الدول إنتاجًا للطاقة الحرارية الأرضية هي الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا والفلبين.

**الطاقة البحرية:**

الطاقة البحرية أو طاقة المحيط هي شكل من أشكال الطاقة المتجددة التي يتم توليدها من خلال المحيط، وهناك ثلاثة أنواع من الطاقة البحرية؛ وهي طاقة الأمواج وطاقة المد والجزر والطاقة الحرارية للمحيطات.

خلال العام الماضي بلغ إجمالي الطاقة المتولدة من الطاقة البحرية عالميًا 2.7 مليون كيلوواط، ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج سوق الطاقة البحرية إلى 27.2 مليون كيلوواط بحلول عام 2027، كما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن ينمو هذا السوق بنسبة 15% بحلول عام 2030.

**التوربينات العائمة:**

هي توربينات يتم تركيبها على هياكل عائمة في الماء لتوليد الطاقة عن طريق الرياح، وقد شهد سوق التوربينات العائمة نموًا متواصلاً خلال السنوات القليلة الماضية، ووفقًا لشركة "بيزنس واير" فقد حقق سوق التوربينات العائمة نموًا بمعدل 582 ميجاواط خلال الفترة من 2019 وحتى 2020.

كما تتوقع شركة الأبحاث "فورتشن بيزنس إنسايت" أن يشهد سوق التوربينات العائمة نموًا سنويًا مركبًا بنسبة 49.9% خلال السنوات المقبلة، ومن المتوقع أن تنمو قيمة هذا السوق من 24.7 مليون دولار إلى 68.9 مليون دولار في الفترة من 2019 وحتى 2026.

**الطاقة الشمسية الحرارية:**

شهد سوق الطاقة الشمسية الحرارية Solar Thermal نموًا متواصلاً على مدار السنوات، بمعدل نمو بلغ نحو 21% في الفترة من 2000 وحتى 2010، وفي عام 2019 شُيدت مشروعات جديدة للطاقة الشمسية الحرارية في جميع أنحاء العالم بقدرة إنتاجية تبلغ 381.6 ميجاواط، مما ساهم في نمو سوق الطاقة الشمسية الحرارية بنسبة 6.29.%

وتتوقع شركة أبحاث السوق "موردور إنتليجينس" أن يحقق سوق الطاقة الشمسية الحرارية نموًا سنويًا مركبًا بنسبة 3% خلال الفترة من 2020 وحتى 2025.

كما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يزداد استهلاك الطاقة الشمسية الحرارية في قطاع البناء بنسبة 40% بحلول عام 2025.

**الطاقة النووية:**

توفر الطاقة النووية 55% من الطاقة النظيفة للولايات المتحدة الأمريكية، وتتميز هذه الطاقة بعدم انبعاث الغازات الدفيئة أثناء توليد الكهرباء، مما يجعلها مصدرًا مثاليًا رغم المخاطر.

يولد 440 مفاعلاً نوويًا في جميع أنحاء العالم حاليًا 10% من إجمالي الكهرباء المُنتجة على مستوى الكوكب، وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتضاعف القدرة الإنتاجية للطاقة النووية بحلول عام 2025.

ورغم توقف نمو سوق الطاقة النووية في 2020، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، إلا أنه من المتوقع أن يشهد نموًا بنسبة 3% العام الجاري[1].

[1]. جريدة العين الإخبارية الالكترونية، مرجع سبق ذكره، متاح على الرابط:
https://al-ain.com/article/alternatives-iol-10-growing-energy-sources-world (04/06/2022) (15:30)

## خلاصة الفصل:

بعد هذا العرض الذي حاولنا فيه معرفة توجهات العالم لمرحلة ما بعد النفط من خلاله تطرقنا إلى المفهوم الاقتصادي و أهمية النفط و دوره ، كيف يؤثر على البيئة و ما هي بدائله . يعتبر النفط احد اهم المصادر التي يعتمد عليها نظرا للمشتقات المستخرجة منه إلى انه عنصر غير متجدد أي يمكن أن يختفي في أي لحظة كما له آثار سلبية على البيئة لذلك وجب البحث عن بدائل له و تكون متجددة في الحياة اليومية .تطرقنا من خلال الدراسة إلى بدائل النفط و المتمثلة في الطاقة الشمسية و طاقة الريح ... كما تعتبر هذه البدائل متجددة و غير قابلة للاختلاف.

# الفصل الثاني:

# استراتيجية التنوع الاقتصادي لدول MENA

## تمهيد:

يمثل التنويع الاقتصادي قضية جوهرية في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، أو ذات الاقتصاد الذي تهيمن عليه مادة أولية أو سلعة واحدة على عملية الإنتاج والتصدير، وما يترتب عن ذلك من ارتهان الاقتصاد الوطني لهذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم الاحتياطي والإنتاج من جهة أخرى، وهذا ما من شأنه إحداث اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول.

وانطلقا من هذا الواقع، كان إلزاما على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية أو بالأخص الدول التي تعتمد بشكل رهيب على عائدات النفط إحداث تحولات وتغيرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصادها وعلى كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية ... إلخ، وعلى مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية، يقوم على أساس التنويع الاقتصادي، الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتنويعه ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته.

ويستهدف هذا الفصل الثاني من البحث، إلى الإحاطة بمختطف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وآليات العمل به.

وهذا من خلال مبحثين:

**المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي**

**المبحث الثاني: واقع إستراتيجية التنوع الاقتصادي لدول MENA**

## المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي من بين اهم الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتزاد أهمية تلك الاستراتيجية أكثر في البلدان النفطية والتي تعتمد كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات الأسعار في السوق الدولية وهو ما يتطلب تحقيق التنويع في القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل.

### المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

#### 1 – مفهوم التنوع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي "Economic Diversity" يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، أي أنه عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة.[1]

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه الانتقال إلى هيكل للإنتاج الوطني أكثر تنوعا، بهدف زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وإرساء أسس النمو المستدام. وهو يعكس ألية التحول الهيكلي، لأن التنويع الناجح للإنتاج الوطني ينطوي على إعادة توزيع الموارد داخل القطاعات وفيما بينها، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية.

[1] - لحول علي، كرار محمد عبد الغاني، بن ديمة نسرين، التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2020،مجلة الدفتر الاقتصادي ،العدد 02 ،2021، ص 150.

وفيما يخص البلدان المنتجة للنفط فان التنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد المطلق على قطاع النفط كمصدر رئيسي الإيرادات الميزانية العامة، من خلال تنمية قطاع غير نفطي واستحداث الصادرات الغير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية، كما يقصد به تقليص دور القطاع العام وتطوير دور القطاع الخاص، أو هو قيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط.

التنويع ليس غياب التخصص ولكنه ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية داخل الصناعة، يوضح هذا التعريف أن التنويع يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الاقتصاد بمعنى تنوع الأنشطة والقطاعات والصناعات ووجود روابط قوية بين الصناعات نفسها، حيث يرى الاقتصادي John Wagner أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية.

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.

عموما يعرف التنويع الاقتصادي بالعملية التي يصبح فيها الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها، فمن خلال ما تقدم يتضح أن التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل أساسي لتنويع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر رئيسي لتلك الإيرادات، بمعنى أن التنويع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد.

**1-1- أنماط التنويع الاقتصادي:** يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع.

**أولا،** قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي (الصناعي) المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة.[1]

**ثانيا،** على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و / أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام.

وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق[2]

**أ. تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي ".

التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

**ب. تنويع الأسواق:** ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في

[2] - موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016 ص136.

الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية.

على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة.

وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة.

وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصدير لبلد ما.

وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.

ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

**1-2-طرق قياس التنوع الاقتصادي:**

هناك طرق عديدة لقياس التنوع الاقتصادي.[1]

الأول هو مؤشر، الذي يقيس مستوى تركيز السوق في الصناعة. آخر هو مقياس للتنوع، مثل مؤشر Shannon-Weaver index.

يستند هذان المؤشران إلى فرضية أن أعلى مستوى من التنوع الاقتصادي يتحقق عندما يتم تمثيل جميع القطاعات بالتساوي في اقتصاد ما، ولكن في الاقتصاد الحديث، حيث يتطور طلب المستهلك والتكنولوجيا باستمرار، فليس من الواقعي توقع تحقيق اقتصاد تتساوى فيه مساهمة كل القطاعات ليكون هناك تنوع اقتصادي، فالغاية هي توسيع للقاعدة الاقتصادية Herfindahl-Hirschman وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية لإيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

يقاس التنوع الاقتصادي بالدرجة التي يستخدم بها اقتصاد ما مزيجا واسعا من الأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال، الذي يعتمد في الغالب على إنتاج النفط فقط ليس متنوع اقتصاديا، في حين يقال إن اقتصاد أخر يتميز بقطاع التصنيع والخدمات بالإضافة إلى النفط هو أكثر تنوعا.

هذا المؤشر مهم لقياس مدى مرونة واستقرار الاقتصاد على الأرجح خلال حدث اقتصادي غير متوقع.

إذا انخفضت أسعار النفط، فقد يعاني الاقتصاد الريعي المرتبط بإنتاج النفط، في حين أن الاقتصاد الذي يحتوي على قطاعات إنتاجية من المرجح أن يكون أكثر مرونة.

[1] - محمد كريم رفروف، "قياس وتقيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)" ،مجلة الواحة للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02 ،جامعة غرداية، الجزائر، 2016،ص640.

**2- أهمية التنويع الاقتصادي:**

- إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد أسعارها وخصوصاً النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، كذلك إن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول[1].

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية ...إلخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط

[1] - حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، 10-04-2022، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

– تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

– سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراع مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

**المطلب الثاني: أهداف ومبررات التنوع الاقتصادي**

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة.

غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي. [1]

[1] - موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص137.

كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي".

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الأدبيات إلى "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، باعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة. وقد تم التركيز على معضلة "لعنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الريع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعة وغيرها).

وفي هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر إلى تلك الموارد الوفيرة ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة إلى ثلاثة مظاهر من حيث أهمية كل واحد على الآخر:

أ- **مشكلة التذبذب:** أي خضوع الدول التي تعتمد على منتج واحد إلى الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية، فالتقلب مشكلة معترف بها، حيث أن مرونة الطلب بالنسبة الدخل تكون عالية جدا وخاضعة للتغير؛

ب- **المرض الهولندي:** ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛

ت-**الآثار المؤسسية:** من بين الآثار السلبية لريع (السعي للحصول على الريع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود ارتفاع ريع الموارد.

غير أن الجدل القائم بشأن "لعنة الموارد" لم يتوصل إلى إجماع نهائي بشأن إشكالية ما إذا كانت الموارد المعدنية والنفطية تمثل بالضرورة عبئاً على النمو الاقتصادي ففي السنوات الأخيرة برز اتجاه قوي من بين رواده؛ (ساكس2005)؛ (ديفيس وتيلتون2004)؛ (ماكسويل2006) أكد على أن

– الدول الغنية بالموارد سوف تستمر في استغلال مواردها؛

–الموارد المعدنية والنفطية ليس نعمة أو نقمة، بل تعد فرص قوية؛

–القضية الأكثر إثارة للاهتمام تتمثل في كيفية استغلال الفرص بنجاح لخلق التنمية الاقتصادية وتجنب النكسات التي عانى منها الآخرين.

أما على الصعيد التجريبي، بالاستناد إلى عينة تتكون من 97 بلدا ناميا خلال (1971و1989) وجدت جيفري ساكس (1995) Jeffrey Sachsعلاقة معنوية سلبية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.[1]

كما فسر تيري كارل (1997) Terry Karlكيف أن البلدان النامية المصدرة للنفط تتجه نحو الاعتماد بشكل مفرط على مداخيل النفط كموارد جبائية، وتعمل على تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة.

ويشير روزماري ثروب (2012) Rosemary Thorpإلى أن الدول المنتجة للنفط والمعادن لديها بشكل عام مشاكل جسيمة في التنمية المؤسسية على المدى الطويل، على الرغم من أن في بعض الحالات الاستثنائية، مثل شيلي وبوتسوانا التي تتوفر على مؤسسات قوية منعت الآثار الضارة وسمحت بتحقيق النمو والتنويع.

[1] United Nations, "The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secrrtariat “, Framework Convention on Climate Change (FCCc), 06 may, 2016, p- 25

واستنادا إلى تحليل مقارن لبيرو وبوليفيا والإكوادور قام بيب ينكتون Babington عام، (2013) بتحليل آثار الأنشطة الاستخراجية على التنمية المحلية في مناطق التعدين واستخراج النفط، وتوصل إلى وجود روابط ضعيفة بين الصناعات الاستخراجية على الاقتصادات المحلية بشكل عام، فضلا عن الحصيلة هزيلة لمشاريع التنمية المحلية المدعمة من قبل الشركات الاستخراجية.

كما أن مناطق النفط والتعدين تأثرت بشدة جراء التدهور البيئي الحاد.

كما أشارت بعض دراسات الحالة، في معظم الحالات، لارتفاع سيناريوهات الصراعات الاجتماعية عند إعادة التوزيع نتائج التنمية بشكل غير مناسب أو منصف.

وبشكل عام، فإن البلدان التي تعتمد على صادرات النفط أو المعادن ضعيفة وهشة، كما أنها تساهم بسجل ضعيف في النمو الاقتصادي والتنويع والتنمية المؤسسية وخلق فرص العمل والإنصاف.

كما أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصه في خمسة اعتبارات أساسية:

-اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛

-عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛

-استنزاف الموارد المعدنية؛

-وفورات الحجم الخارجية في الاقتصادات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛

-الحد من مخاطر المحفظة.

**المطلب الثالث: أثر التنويع الاقتصادي على النمو**

يرى الكثير أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية[1] :

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي:**

حيث يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و راس المال البشري و التطوير المالي و يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و تقليل المخاطر الاستثمارية، فالتنويع الاقتصادي يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار و تقليل مخاطر الاستثمار فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها فالظروف الطبيعية مثل الزلازل و الجفاف و الفيضانات و الحرائق و الظروف الدولية مثل الحروب و النزاعات المسلحة و الاحتكار و الخدمات المالية، من شأنها أن تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتوجات و تسويقها و استهلاكها، و هو ما سينعكس دون أدنى شك على العائدات من هذه الاستثمارات ومن تم فإن تنويع الاستثمارات و توزيعها على عدد كبير من المنتوجات يقلص المخاطر الاستثمارية و يزيد من العائدات و يضمن استقرارها.

- **تخفيض المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي:**

حيث أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق عدة مزايا من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو على عدد محدود وقليل من المنتوجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات ولقد بينت دراسة أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي بلد يتعرض للخطر عندما

[1] - . سايح حمزة وآخرون، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2000-2019 ، مجلد 06 / العـدد: 01 ( 2021)، الجزائر ص10.

يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلبات وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز على منتج واحد أو على قطاع واحد.

- **التقليل من المخاطر التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الصادرات:**

لأن بعض الدول التي تتميز في اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فإذا انخفضت أسعار المنتوجات المصدرة ستنخفض آليا عائدات الصادرات من العملة الصعبة، ومن تم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول مما سينعكس سلبا على ازدهار وتنميت الاقتصادية.

- **تحفيز معدلات التبادل التجاري والرفع فيها:**

حيث أن انخفاض أسعار المنتوجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد ووحيد فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، وذلك يعني خسارة الدولة في التجارة الخارجية (عجز في الميزان التجاري). أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، ومن تم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري وقد بينت الكثير من الدراسات العلاقة الإيجابية والطردية ما بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.

- **تحقيق التنمية المستدامة:**

حيث أن عدد من الدراسات والتي عالجت تقلبات معدلات النمو الاقتصادي أظهرت عدم تمكن الدول الفقيرة الوصول إلى تنمية مستدامة ومستمرة وذلك لأسباب ثلاثة ترتبط كلها بضعف التنويع

الاقتصادي، السبب الأول يرتبط بتخصص الدول الفقيرة في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتوجات، والثاني يرتبط بتعرض هذه الدول بصفة متكررة لصدمات كلية شديدة، والسبب الثالث يتعلق بارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة . وعليه فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

## المبحث الثاني: واقع إستراتيجية التنوع الاقتصادي لدول MENA

تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي من بين أهم الخيارات التنموية التي تساعد الدول في تحسين وتيرة النمو الاقتصادي لديها، خاصة تلك التي تقوم على اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد في ذلك، وتعمل على التقليل من احتمالات تلقي الصدمات والوقوع في الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وكذا تقوية بقية القطاعات التنموية، وترتبط إستراتيجية التنويع الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، حيث يعتبران أمران ضروريان من أجل دعم التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

### المطلب الأول: اهم محاور استراتيجية التنوع الاقتصادي

ويقصد بها المحاور التي توفر عمليا نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف هذه المحاور من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعا لتوجهات الإيديولوجية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، طبيعة الظروف والتحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك الظروف الدولية المحيطة و والمؤثرة فيه، خاصة ما كان منها في المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني المحاور معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي لابد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي،

خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، ومن بين تمك المحاور ما يلي:[1]

**1- إعادة الاعتبار "لدولة التنمية":**

لقد طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس ببعيد، باعتبارها الجهة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل سريع، خاصة عندما تكون في مستويات متخلفة على مضمار التقدم الاقتصادي.

وتعتبر الدولة تنموية، إذا تمكنت من إطلاق عملية تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحمي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحمي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك يتأكد الدور التداخلي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، والتي تقود إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جية أخرى.

**2- إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص:**

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط، قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، من أهم المحاور التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي

[1] - ثيطوم أيمن، سعادة السعيد، إستراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية- حالة الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية: 2017 / 2016، ص10.

الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذا ما يقتضي إلى: [1]

**إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعمق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية، سواء كانت مادية (كالطرق والمواصلات والمياه والكهرباء...)، أو غير مادية (كالتعميم والتدريب والصحة...)، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جية ثانية.

**دعم ومساندة القطاع الخاص:** خاصة ما تعمق بأنواع المساندة التي تعزز توجو هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص.

[1] - نفس المرجع السابق، ص11.

**3- تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:**

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة...ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي:

- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق، وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية.
- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى
- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.[1]

**4- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعيا، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصاديا من

[1] - سايح حمزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص56.

محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسيل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:

- يعتبر مصدر مهم لتمويل التنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلات الادخار المحمي.
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.
- يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحمية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...)، وقيام العديد من الصناعات التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها، أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية.
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة.
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحمية من السلع والخدمات.

**5- الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:**

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جية أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للاعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات

الاقتصادية، وهو ما تقوم بو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي:[1]

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة.
- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر لصغر حجميا فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانيا إلى المدن الكبيرة.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيراد، من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، بالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات.
- تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.
- تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدر لمدخل.

[1] - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة تشغيل(التجربة الجزائرية)،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى،2009،ص51،

- تساهم في زيادة الناتج المحمي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحمية.

**المطلب الثاني: معوقات التنويع الاقتصادي**

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:[1]

1- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محمية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.

2- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.

3- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحمية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جية أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.

[1] - ثيطوم أيمن، سعادة السعيد، مرجع سبق ذكره، ص15

4- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.

5- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية.

6- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعميم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

7- إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

**خلاصة الفصل:**

رغم أن التنويع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنو ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنويع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي و داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، و خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من أزمات الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه المادة.

-إن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائص، وإنما الموارد المادية والبشرية المتوفرة، وكيفية تنميتيها وتطويرها، ومستوياتها التنموية وعلاقات الخارجية، وهذا بما يفضي إلى تعبئة كل الجيود الوطنية وتكثيفيا من أجل نجاح التنويع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

# الفصل الثالث: دراسة حالة للتنوع الاقتصادي في الجزائر وإيران

**تمهيد:**

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا لتوجهات الإيدلوجية، ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الاقتصادية قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي، خاصة إذا توفرت فيها الإمكانيات والقوميات الأساسية.

# المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر وإيراني

يعتبر الأداء الاقتصادي لكل من الجزائر وإيران أن لهما مشاكل متشابهة في تنوع الاقتصادي وهذا ما ستطرق له من خلال هذا المبحث.

## المطلب الأول: نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري والإيراني

### أولا الاقتصاد الجزائري:

تسعي السلطات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال إلي الآن إلي تنوع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها في الدخل الوطني وفك الارتباط بالنفط الذي يبقي السمة المميزة للاقتصاد الجزائري رغم ما يوفره هذا العامل الهام من موارد مالية ، ويبدو أن الارتفاع المتكرر للأسعار هذا المورد الهام لم تتيح تجسيد إستراتيجية لتنوع الاقتصادي وبقي الاقتصاد رهين النفط ولكن بمجرد انخفاض الأسعار يتجدد الحديث عن التنوع وفك الارتباط وهذا يؤكد أن الوفرة الحالية وتراكم الاحتياط من الصرف الأجنبي في الجزائر تشكل فرصة ذهبية نادرة ربما لن تكرر ولذلك لابد من التعامل مع احتياطيات الصرف بحكمة وعقلانية نظرا لان الاقتصاد في الجزائر يرتبط ارتباط شديد بالنفط ، رغم اختلافها عن البلدان المنتجة للبترول خاصة البلدان الخليجية من حيث كلفة الاستخراج وكمية الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة لصالح دول الخليج لكنها تتفق معها في الاعتماد علي النفط في تنفيذ خطط التنمية ولا شك في أن توفر النفط أو إي مورد طبيعي أخر في إي بلد نعمة كبيرة ومورد اقتصادي هام رغم انه يعرضها للصدمات ، في الجزائر مثلا (مخزون الجزائر من النفط، 12مليار برميل ومن الغاز ثامن مخزون في العالم، 80 مليار متر مكعب،) النفط يلعب دورا هاما في الجزائر ، فهو مورد

رئيسي للخزينة ،وعنصر إدماج كبير للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ،إضافة إلي انه العامل الوحيد حاليا الذي تعتمد عليه السلطات لتقليل التوترات الاجتماعية (تقديم السكن المجاني ، وتوفير التمويل للشباب،) وهو العنصر الذي لا غني عنه في حل مجمل الإكراهات وتناقضات الاقتصاد الجزائري ، حيث يؤمن القطاع النفطي المصدر الوحيد للجزائر من العملة الصعبة 98%من الصادرات و % 70من العائدات العمومية ونحو 40%من الناتج الداخلي الخام للبلاد. [1]

**شكل رقم01: توزيع صادرت الجزائر**

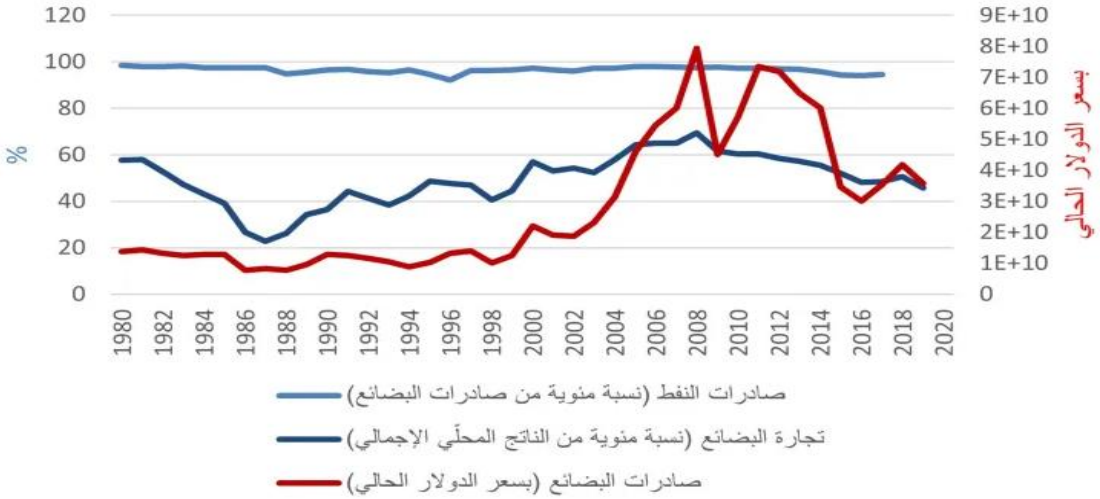


مصدر بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

علما أن البترول يمثل نسبة 36في المائة من الإيرادات الإجمالية للجزائر.

بينما تصل حصة الغاز إلى 40في المائة من المداخيل والباقي عبارة عن مشتقات للمحروقات.

[1]- موقع بنك الجزائر، المتاح على الرابطwww.bank-of-algeria.dz ، 01-06-2022 16:08.

لكن الاقتصاد يعتمد أيضاً وبشكل رئيسي على استيراد المواد الأساسية من الخارج، إذ أن أكثر من 70%من احتياجات المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة، تأتي من الخارج.

كما إن القطاع النفطي لا يوظف سوى 2%من اليد العاملة لذلك فان التحدي بالنسبة للجزائر على غرار باقي الدول المصدرة للنفط يتمثل في تعزيز صمودها أمام أي صدمة تراجع العائدات النفطية مع تنويع اقتصادها بالنظر إلى الارتفاع المتزايد و السريع لعدد السكان النشيطين، و يعد توفير مناخ أعمال أفضل و قاعدة اقتصادية متينة و تكوين نوعي من أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنويع الاقتصاد و تشجيع نمو الناتج الداخلي الخام غير النفطي و تقليص نسبة البطالة و رفع الصادرات خارج المحروقات وانطلاقا من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط علي القطاعات الاقتصادية في حال الجزائر(الجزائر تنتج 15 مليون برميل يوميا) ، رغم الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول وأثرها علي عودة النمو ، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من الناحية الهيكلية ويعطينا القناعة بالقول أن الطفرة النفطية هي المسئولة عن عرقلة النمو الاقتصادي طويل الأجل ، وحولت النمو الاقتصادي إلي وهم ، وبالتالي فان اعتماد الجزائر المفرط علي إيرادات النفط في تمويل الميزانية يعتبر أمر في غاية الخطورة ويوقع البلد في طائلة ما يسمي بالمرض الهولندي . Dutch Diseaseعكس ما هو عليه الحال في حالة المغرب وتونس ، ويتجلى ذلك في طغيان النفط علي هيكل الصادرات ، وبالتالي ينتج عن ذلك ارتفاع في قيمة العملة ويتحسن سعر الصرف الاسمي بسب ارتفاع عوائد العملات الأجنبية وزيادة عرضها نتيجة زيادة صادرات النفط ، ويؤدي زيادة العملات الأجنبية إلي توسيع قاعدة النقد في الاقتصاد الوطني بسب تحويلات العملات الأجنبية إلي عملة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع في الأسعار المحلية أكثر وعند فحص

أعراض المرض الهولندي السابقة الذكر ، أن المؤشر الأول اضعف القطاعات الرئيسية حيث انه علي الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمو مند مدة طويلة إلا أن القطاعات الرئيسة عرفت بعض الانكماش ، فالزراعة تساهم ب 11بالمائة في الناتج المحلي ، وتوظف 25بالمائة من السكان النشطون، وتساهم الصناعة ب 9بالمائة ، وتوظف 15بالمائة من السكان الناشطون.

## ثانيا الاقتصاد الإيراني:

يتميز الاقتصاد الإيراني بقطاعاته الهيدروكربونية والزراعية والخدمية، فضلاً عن التواجد الملحوظ للدولة في التصنيع والخدمات المالية.

تحتل إيران المرتبة الثانية في العالم لاحتياطيات الغاز الطبيعي والرابعة لاحتياطيات النفط الخام المؤكدة.

في حين أنه متنوع نسبيًا بالنسبة لدولة مصدرة للنفط، إلا أن النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية لا تزال تعتمد على عائدات النفط، وبالتالي فهي متقلبة.

تبنت السلطات الإيرانية استراتيجية شاملة للإصلاحات القائمة على السوق من أجل رؤيتها الاقتصادية لمدة 20 عامًا وخطة التنمية الخمسية للفترة 2017/2016 إلى 2022/2021.

تتكون الخطة من ثلاث ركائز: تطوير اقتصاد مرن، والتقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التميز الثقافي.

ومن بين أولوياتها إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة والقطاع المالي والمصرفي، وتخصيص وإدارة عائدات النفط .

تنص الخطة على نمو اقتصادي سنوي بنسبة 8٪. ليخرج الاقتصاد الإيراني ببطء من ركود دام عقدًا من الزمان، حيث تعثر بسبب جولتين من العقوبات الاقتصادية، ودورة أسعار النفط، ووباء COVID-19. كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2021/2020 عند نفس المستوى تقريبًا مثل 2011/2010، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في 2021/2020 إلى ما كان عليه في 2005/2004 .في الفترة من 2021/2022، أدى التعافي في قطاعي النفط والخدمات (نمو 11.7٪ و6.5٪ على التوالي)

– بعد عودة النشاط العالمي والمحلي بعد ما خلفه أسوأ انتشار للوباء إلى نمو بنسبة 5٪ على أساس سنوي .ومع ذلك، انكمش قطاع الزراعة بنسبة 2.1٪ بسبب الجفاف وانقطاع التيار الكهربائي .

فاق نمو الواردات الانتعاش في الصادرات ، وانخفض الاستثمار. ومع ذلك ، لم ينعكس الانتعاش الاقتصادي العام للبلد في سوق العمل ، حيث كان الانتعاش مدفوعًا إلى حد كبير بقطاع النفط ، ولم يتمكن نمو التوظيف في الخدمات والصناعات من تعويض فقدان الوظائف في قطاع الزراعة. ولم يتم حتى الآن استرداد سوى ثلث الخسائر في الوظائف التي حدثت في فترة الوباء. واجهت الحكومة الإيرانية تحديات في تمويل العجز المالي المتزايد ، بسبب نقص عائدات النفط وارتفاع الإنفاق في 2022/2021. تماشياً مع الصادرات ، نمت عائدات النفط بسرعة في النصف الأول من عام 2022 من قاعدة منخفضة قياسية ، على الرغم من أن عائدات النفط لم تحقق سوى 14٪ من هدف الميزانية الطموح لهذا العام وشكلت 12٪ من الإيرادات الحكومية. ومع ذلك ، نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 60٪ ، وهو ما يعكس جزئيًا ارتفاع معدلات التضخم ، كما نمت النفقات بنسبة

58٪. أدى هذا إلى رفع عجز الميزانية إلى 6.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2022. تم تمويل هذه الفجوة بشكل رئيسي من خلال إصدار السندات (82٪) ، حيث لم تستطع الحكومة تحقيق بيعها المخطط للأصول العامة. استمر التضخم في اتجاهه التصاعدي ، مدفوعًا بالتوقعات التضخمية ، وانخفاض قيمة العملة ، والتوسع النقدي. في حين أن تدابير الحماية الاجتماعية خففت جزئيًا من الضغط على رفاهية الأسرة ، إلا أن الاستهداف الغير الملائم للمنافع والافتقار إلى ربط قيمتها بالتضخم قد قلل من تأثيرها بمرور الوقت. علاوة على ذلك ، أضرت تحديات تغير المناخ في إيران بالنمو ، لا سيما في قطاعي الزراعة والصناعة كثيفة العمالة ، بعد ارتفاع درجات الحرارة القياسي وانخفاض هطول الأمطار. هذه العوامل تقيد وتيرة الانتعاش وديناميكية النظرة المستقبلية للاقتصاد. من المتوقع أن يظل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي متواضعا على المدى المتوسط. لا يزال الاقتصاد مقيدًا بالتأثير المستمر للوباء ، من خلال ضعف الطلب المحلي والعالمي. لا تزال التجارة ، وخاصة صادرات النفط ، مقيدة بسبب استمرار العقوبات. من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في (2021/2022)، لكنه يظل مرتفعًا ، بأكثر من 30٪ سنويًا ، مع استمرار الضغوط المالية وضغوط أسعار الصرف. سيستمر التضخم المستدام في الضغط على سبل عيش الأسر الفقيرة والضعيفة ، التي تضررت بشدة بالفعل من الأزمة التي سببها الوباء. من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط المتوقعة في الفترة من 2022 إلى 2024 ، والنمو في أحجام صادرات النفط (بالنظر إلى سوق النفط العالمي الأكثر تشددًا) إلى كبح الضغوط المالية. ومع ذلك ، من المتوقع أن يؤدي نمو الإنفاق المرتفع ، بسبب زيادة فاتورة الأجور وإنفاق المعاشات التقاعدية ، إلى إبقاء الميزان المالي في حالة عجز. تخضع التوقعات الاقتصادية لإيران لمخاطر صعود وهبوط كبيرة مرتبطة بديناميكيات سوق النفط ، والتوترات الجيوسياسية ، والوباء ، وتغير

المناخ. على الجانب الصاعد ، يمكن أن تؤدي الزيادة الإضافية في أسعار النفط ، بعد التوترات العالمية المتزايدة ، إلى زيادة الإيرادات المالية بشكل مباشر ، وتؤدي بشكل غير مباشر إلى نمو أسرع في أحجام صادرات النفط. تتعلق مخاطر الانحدار بعودة ظهور متغيرات جديدة لـ-COVID 19، وتفاقم آثار تغير المناخ، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك تأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء العالمية وتأثير ذلك على واردات إيران الغذائية[1].

## المطلب الثاني: البترول والناتج المحلي الإجمالي للجزائر وإيران

### أولا: تغيرات أسعار النفط (2014-2020)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) تغيرات أسعار النفط حسب سلة الأوبك (2014-2020).

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015.

فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 96,26 دولار 2014 إلى اقل من 50 دولار عام 2015 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية.

ثم لتعرف أسعار النفط انهيار آخر من 2019 ليستمر إلى 2020 ويرجع ذلك إلى جائحة كورونا.

[1] - البنك الدولي متاح على الموقع www.albankaldawli.org 29-05-2022 10:44.

شكل رقم2 : تغيرات أسعار النفط حسب أوبك (2014-2020)(دولار أمريكي للبرميل)

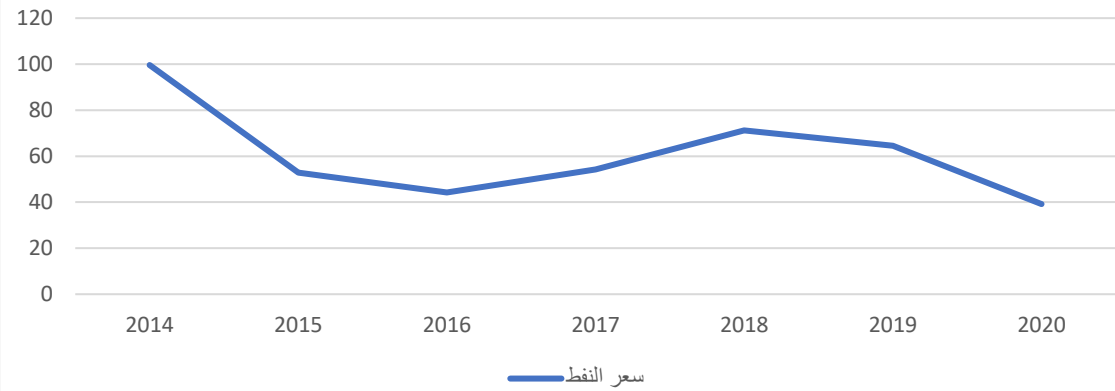


**المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات الأوبكOPEC .**

## ثانيا: أسباب انهيار أسعار النفط

ثمة العديد من العوامل التي أثرت جذرياً على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، أهمها:

1-حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا: بدأت السعودية حرب الأسعار بسوق النفط، بعد نحو أربع سنوات من التنسيق بين "أوبك" والمنتجين من خارجها ولاسيما روسيا، للوصول إلى سعر مرض للمنتجين، ولكن بعد أن رفضت الأخيرة طلب "أوبك" بالاستمرار في خفض الإنتاج، أعلنت الرياض طرح إنتاجها النفطي بالسوق الدولية عند سعر 33 دولاراً للبرميل، بتخفيض نسبته 30%.

تعهدت شركتها أرامكو بتوفير 12.3 مليون برميل يومياً، وهي زيادة هائلة لإغراق السوق. ويقول تقرير في وكالة بلومبرغ إن ارتفاع العرض الجديد (أكثر من 25% أعلى من معدل إنتاج الشهر الماضي) يضع شركة أرامكو السعودية فوق طاقتها القصوى المستدامة؛ مما يشير إلى أن المملكة تستعمل حتى مخزوناتها الاستراتيجية لإغراق السوق بأكبر قدر ممكن من الخام وبأسرع ما يمكن. ويشير التقرير -

الذي أنجزه ماثيو مارتن وخافيير بلاس وغرانت سميث– إلى أن روسيا ردت على ذلك في غضون دقائق، حيث قال وزير الطاقة ألكسندر نوفاك إن بلاده لديها القدرة على زيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم، من شأنه أن يضع إنتاج البلاد المحتمل عند 11.8 مليون برميل يومياً، وهو رقم قياسي أيضاً.

ويرى آخرون أن الهدف من رفض روسيا تخفيض الإنتاج راجع إلى محاولتها إبطاء نمو النفط الصخري الأميركي.

فكل الاجتماعات التي انتهت بالتخفيض كان أحد أسبابها الرئيسة نمو النفط الصخري، فإذا تم تخفيض نموه، فإن الحاجة للاستمرار بالتخفيض ستتوقف. إلا أنه ليس واضحاً أن هذا هو فعلاً الهدف الروسي لسببين: الأول أن النمو في إنتاج الصخري كان واضحا في أثناء اجتماعات ديسمبر (كانون الأول)، ومع ذلك وافقت روسيا على تعميق الإنتاج. أما الآن، فكل الدلائل تشير إلى تباطؤ إنتاج الصخري، لهذا، فإن فكرة قيام موسكو بإبطاء الصخري فيها شكوك. السبب الثاني: أن روسيا وافقت في الاجتماعات الأخيرة على تمديد اتفاق ديسمبر الذي ينتهي في آخر (آذار) الماضي إلى نهاية (حزيران) (ولكنها عارضت أي تخفيض إضافي، وهو أمر أقرّته كل الدول الأخرى). فإذا كانت روسيا تريد محاربة الصخري، لماذا وافقت على تمديد اتفاقية تتضمن تخفيض الإنتاج بـ 2,1 مليون برميل يومياً؟ يرى بعضهم أن الانتقام من النفط الصخري هدفه الضغط على الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإلغاء العقوبات التي فرضها على الفرع التجاري لشركة "روسنفت"، وعلى أنبوب غاز "نورد ستريم"، بينما يرى آخرون أنها جزء من حرب "الغاز" بسبب مزاحمة الغاز المسال الأميركي للغاز الروسي في أوروبا.

2- تداعيات فيروس كورونا على انهيار أسعار النفط: جلب فيروس كورونا معاناة بشرية واضطراباً اقتصادياً كبيراً في مختلف أنحاء العالم؛ مما انعكس على انخفاض النمو العالمي بنحو نقطة مئوية هذا العام مقارنة بالمتوقع في التوقعات الاقتصادية في تشرين الثاني 2019.

مع انتشار الفيروس إلى مزيد من البلدان، انخفض سعر النفط بنحو كبير مع ضعف الطلب العالمي أكثر؛ وقد أدى إلى التأثير السلبي على الثقة والأسواق المالية وقطاع السفر والسياحة وإلى تراجع الأسهم لعمالقة النفط مثل إكسون وشيفرون، في حين يواصل المنتجون الأصغر حجما الذين يعملون في منصات الحفر خفض الوظائف. وقال كلاوديو جاليمبرتي، رئيس قسم الطلب والتكرير والزراعة في شركة :S&P Global Platts كان هذا هو الخوف طوال الوقت، من عدم احتواء الفيروس في الصين، وهناك مدن بأكملها، وفي بعض الحالات، مناطق مغلقة. عندما تبدأ في الإغلاق، يعمل الناس من المنزل، وتغلق المصانع، ولا يسافر الناس. سيكون التأثير على النفط سيئ للغاية."

ففي ولاية تكساس، انخفض عدد الحفارات النشطة من 553 في تشرين الأول 2018 إلى 398 في كانون الثاني 2020. وفي الوقت نفسه تقريباً، فقدت صناعة النفط في ولاية تكساس حوالي 14000 وظيفة، حسبما قال كار إنغام، نائب الرئيس التنفيذي لتحالف منتجي الطاقة في تكساس، التي تضم حوالي 2600 عضو.

من الصعب معرفة المدة التي سيستمر فيها التفشي الفيروسي، ومدى عمق تأثير الصناعة. يقول كيفين بوك المدير الإداري لشركة كليرفيو إنرجي بارتنرز: إن العديد من البلدان التي أبلغت عن عدد كبير من حالات الإصابة بفيروسات كورونا الجديدة هي أيضا مستهلكات كبيرة للطاقة، وإن انتشار فيروس لمدة أطول وأكثر كثافة، الذي ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية، من شأنه أن يضعف الاحتمالات إلى حد كبير في هذه الحالة، كما

يمكن أن ينخفض النمو العالمي إلى 2% في عام 2020، وهو نصف المعدل المتوقع قبل تفشي الفيروس.

وأشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2 %لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافا لما كان متوقعا في أيلول/سبتمبر الماضي، أي إن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

وفي مؤتمر صحفي عُقد يوم الإثنين في جنيف، قال ريتشارد كوزيل–رايت رئيس قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد: في أيلول الماضي كنا نتفحّص أية صدمات محتملة تلوح في الأفق نظرا للهشاشة المالية التي ظلت دون معالجة منذ أزمة عام 2008 واستمرار ضعف الطلب... إلا أن أحدا لم يتوقع ما يحدث الآن، ورغم ذلك فالقصة الأكبر هي وجود عقد من الديون والوهم والانجراف السياسي.

**3- تحول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستورد إلى أكبر منتج له** :تضاعف الإنتاج الأمريكي خلال السنوات الماضية وتحولت إلى أكبر منتج عالمي بدلاً من السعودية، ما أدى إلى خفض وارداتها وخاصة من دول الشرق الأوسط، وأصبح النفط السعودي والنيجيري والجزائري الذي كان يباع في الولايات المتحدة الأمريكية يتنافس في الأسواق الأسيوية؛ مما أرغم الدول المنتجة على خفض الأسعار.

## ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وإيران

يظهر من خلال الشكل رقم (3) الناتج المحلي للجزائر وإيران (2014–2020). نلاحظ انخفاض كل من الناتج المحلي الجزائر وإيران من (2014–2020) حيث انخفض الناتج المحلي الجزائر من

211 مليار دولار عام 2014الى 171.16 مليار دولار عام 2020 وصاحبه انخفاض الناتج المحلي لإيران من 432 مليار دولار عام 2014 إلى 260 مليار دولار عام 2020.

**الشكل رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وإيران**

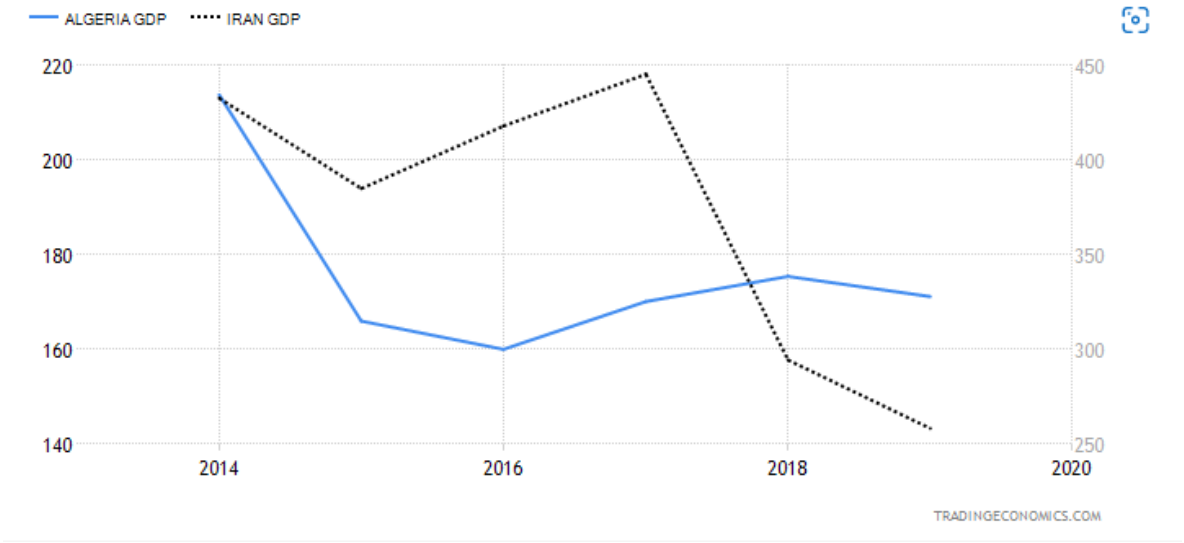


المصدر: tradingeconomics.com

## رابعا: تطور الصادرات للجزائر وإيران (2014-2020)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4) تطور الصادرات للجزائر وإيران أنها تسجيل انخفاض من سنة 2014 إلى 2020 لكل من الجزائر وإيران بقيمة (34,526 - 34.364) مليون دولار

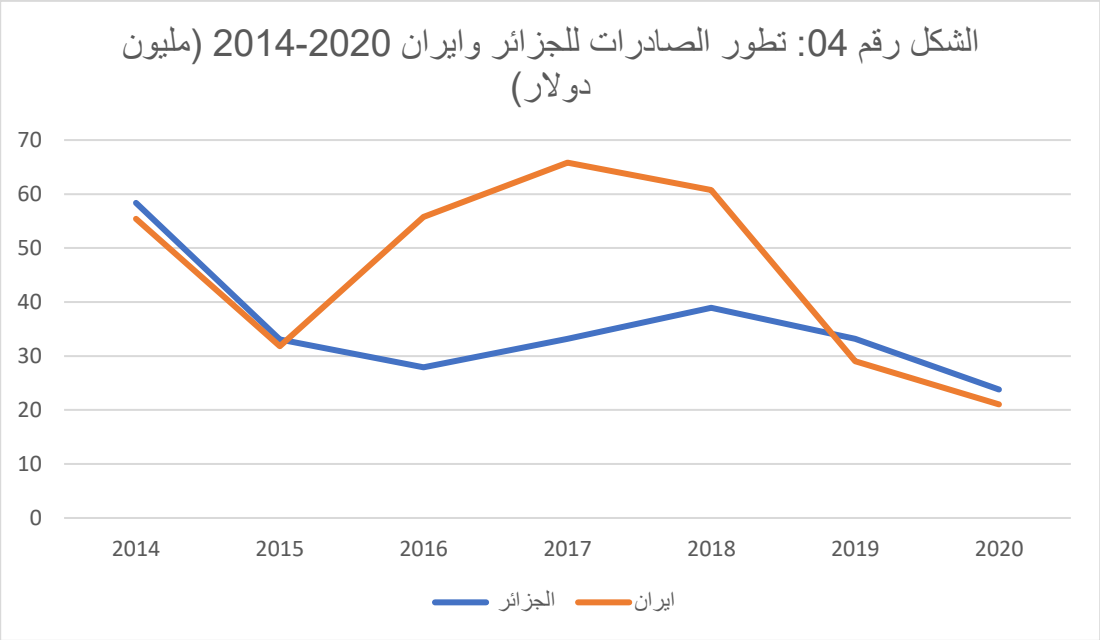


المصدر من إعداد الطلبة بناء على بنك المعلومات – البنك الدولي

## خامسا: صادرات الجزائر وإيران

الشكل رقم (5) و(6) يمثلان الصادرات داخل قطاع المحروقات وخارجها للجزائر وإيران ومن خلال الشكلان نلاحظ أن كل من الجزائر وإيران يعتمدان على قطاع المحروقات بشكل كبير في إجمالي الصادرات وهذا يدل على ضعف التنوع الاقتصادي في كلا البلدين وأن القطاع خارج المحروقات له مستويات متدنية مقارنة بقطاع المحروقات.

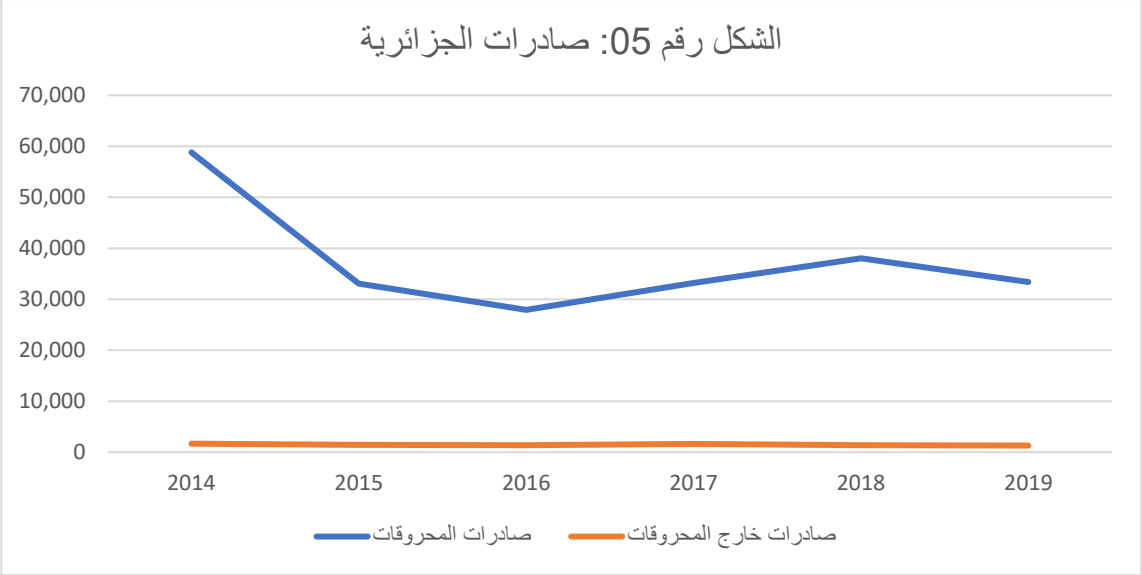


المصدر من إعداد الطلبة بناء على إحصائيات بنك الجزائر

**الشكل رقم 06: صادرات إيران**

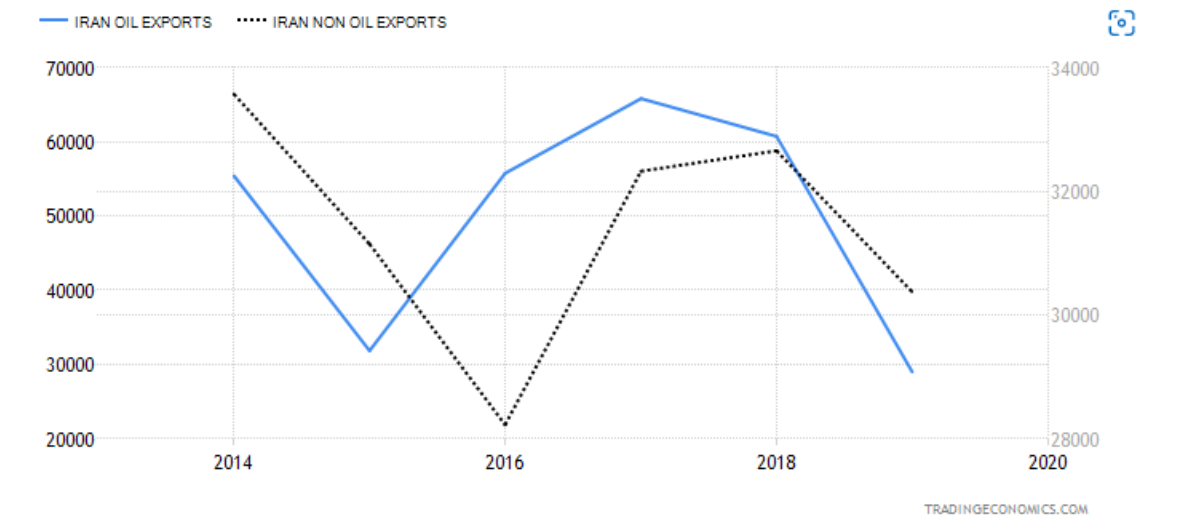


المصدر: tradingeconomics.com

## المبحث الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري والإيراني

عملت كل من الجزائر وايران على تنويع اقتصادها للتخلص من التبعية للنفط من خلال استراتيجيات مختلفة حيث نتطرق اليها من خلال المطلبين التاليين.

### المطلب الأول: استراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري

سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب5الى6 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.[1]

هكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016–2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

أما المرحلة الثانية (2020–2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026–2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب5الى6 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر إن يتضاعف ب3الى2 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3الى5 بالمئة حاليا إلى 10بالمئة. غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة.

و يتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات .

[1] - صندوق النقد الدولي ، نشرة الصندوق الإلكترونية ،16 ماي 2016

ويسعى النموذج من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

من وتشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوثيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيوجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر".

في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء.

من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسرع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

وينتظر أن تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 إذ يعتبر محروقات الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة.

ويتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

ومن اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الأساسي و تشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها باحثين و خبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة إصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي وأيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية.

في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام حديد للمعلومة الإحصائية و إضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.

## ثانيا: جهود الجزائر في تنويع الاقتصادي:

### 1- تدابير دعم المؤسسات:

#### 1.1 تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور:

**إعفاء من الاشتراك الإجمالي:** تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها.

علما بان الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) اشهر؛

– يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20% من حصة اشتراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من إثناتا عشرة (12) شهرا؛ تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة و المعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت بنسبة 7% من الراتب الخام؛ –

–منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم يبرم بما كل هيئة مستخدمة، عندما عقد العمل لمدة غير محددة؛

– تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل؛[1]

– مساهمة الدولة في الأجور: في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية و الخاصة، و تمنح المساهمة خلال ثلاث (3) سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، و سنتين (2) بالنسبة لعقود الإدماج المهني و(1) سنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج؛

– تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي: على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة (12) إثنانا عشرة شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا و الجنوب مل الذين يوظفون طالبي العمل الذين يشتغلون في المنطقة الشمالية للبلاد.

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، 06-02-2022 12:44

**2.1 تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الاستثمار:**

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛

– الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛

– تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛
القطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة هي:

– صناعة الحديد والتعدين،

– اللدائن الهيدروليكية،

– الكهربائية والكهرو منزلية،

– الكيمياء الصناعية،

– الصيدلانية الميكانيك وقطاع السيارات،

– صناعة الطائرات،

– بناء السفن وإصلاحها،

– التكنولوجيا المتقدمة،

– صناعة الأغذية،

– النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة،

– الجلود و لمواد المشتقة،

– الخشب وصناعة الأثاث.

– الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير؛

– تستفيد الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير، عند إنشاء مصلحة للبحث والتطوير.

– بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة، من إعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

### 3.1 تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛

– يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، والموجهة سواءا للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءا كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أو التغليف للمنتوجات الموجهة للتصدير، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛

– تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الاسواق الخارجية، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها) للمنتوجات القابلة للتلف؛

– الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير.

– الإعفاء من الحقوق الجمركية والشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.

تقديم خدمات موجهة للتصدير. يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم، وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

**4.1 تحفيزات في مجال التمويل:**

– منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار؛

– 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار و تقل أو تساوي 5 ملايين دينار.[1]

– منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛ – منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛ قابلية القروض البنكية للإستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية، الذي حدد كالاتي :

– 75% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الري والصيد البحري؛

– 50% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى.

[1] - مصدر السابق .

– تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط

**الجدول رقم01: توزيع المشاريع الممولة 2011-2018 حسب النشاط**

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة والصيد | 56 | 60 | 71 | 58 | 53 | 61 | 25 | 22 | 406 | 9.61 |
| الحرف | 12 | 21 | 27 | 46 | 24 | 16 | 5 | 4 | 155 | 3.67 |
| البناء والأشغال العمومية | 116 | 166 | 157 | 144 | 124 | 39 | 24 | 33 | 803 | 19.06 |
| الصناعة | 83 | 113 | 119 | 145 | 92 | 36 | 19 | 18 | 625 | 14.8 |
| الخدمات | 532 | 733 | 365 | 253 | 166 | 63 | 40 | 82 | 2234 | 52.9 |
| المجموع | 799 | 1093 | 739 | 646 | 459 | 215 | 113 | 159 | 4223 | 100 |

المصدر وكالة الوطنية لتشغيل الشباب

## 1.2 قطاع الفلاحة

استحداث قرض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين ؛ استحداث قرض استثماري "التحدي" و التي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة ؛ إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الحافة الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛ مع دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب؛ دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل)؛ تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار ( الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)؛ تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الاستيراد؛ إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛ ا تعفى من الرسم على

القيمة المضافة (TVA)الحصادات المصنعة في الجزائر ؛ إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 19:

– مبيدات الحشرات والفطريات والديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛

– الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.

الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.

تطبيق معدل تخفيض قدره 7% من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك .

**الشكل رقم 07: تطور قطاع الزراعة**

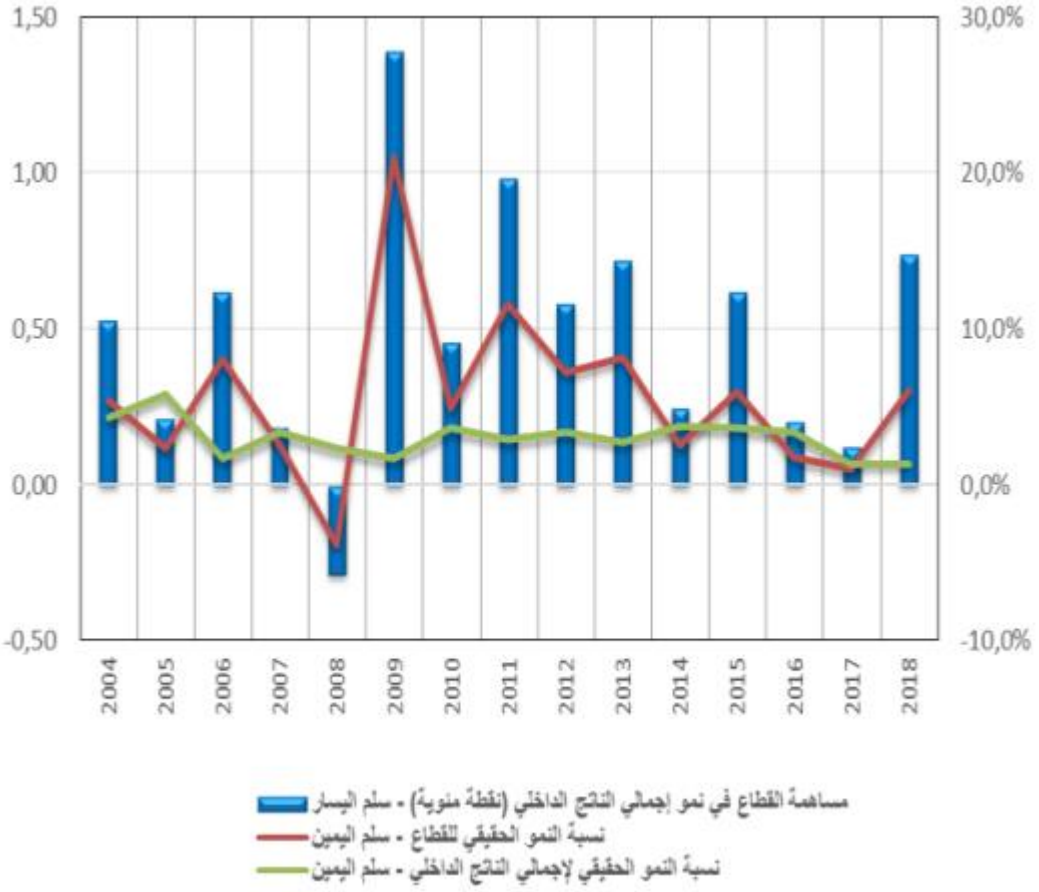


المصدر بنك الجزائر

**2.2 قطاع السياحة:** يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛

– الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية و الأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية و الحموية؛ تطبيق النسبة المخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، و الأسفار و تأجير سيارات النقل السياحي؛ منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية .

**المشاريع السياحية في الجزائر:** من لتقييم أفاق الاستثمار السياحي لا يكفينا الوقوف على ما هو منجز بل نحاول إجراء تقييم لتطوير المشاريع قيد الإنجاز وكذا المشاريع المتوقفة والمشاريع غير المنطلقة والتي ستدخل الاستغلال في السنوات المقبلة، إضافة إلى التعرف على طاقاتها الاستيعابية ومناصب المتوقعة.

كما ان تلك المشاريع معظمها مشاريع خارج مناطق التوسع السياحي مما يدل على صعوبة إنشاء استثمارات جديدة داخل مناطق التوسع السياحي، وكذلك استهداف المستثمرين في الميدان للمناطق التي يكثر فيها الطلب على الفنادق وهي ليست بالأخص مناطق سياحية وإنما مناطق ذات حركة اقتصادية شهدت إقبال كبير للمواطنين من جميع أنحاء الوطن.

– تكثيف اتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي.

– الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛

– التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

– التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للازدواج الضريبي.

**الشكل رقم 08: الميزان السياحي 2000-2018**

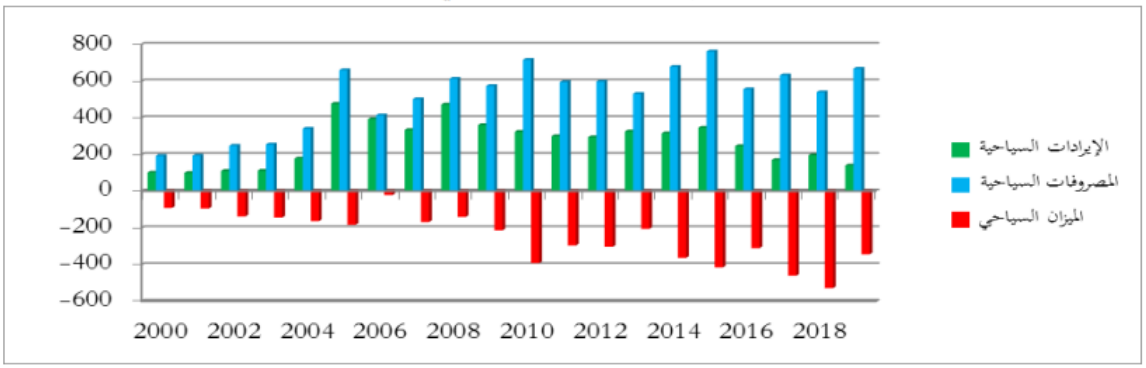


المصدر البنك الدولي

## المطلب الثاني: استراتيجية التويع الاقتصادي الإيراني

قامت إيران بإنشاء مجموعة من المؤسسات الموجهة لتنويع الاقتصادي ولدعم وتشجيع الصادرات غير النفطية. وفيما يلي أهم هذه المؤسسات

### 1- المجلس الأعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية:

تم إنشاؤه في ظل الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1995-2000) يترأسه رئيس الجمهورية أو نائبه الأول وأعضاؤه هم: وزير التجارة وزير الصناعات وزير الشؤون المالية والاقتصادية [1]

-وزير التعمير والبناء

-محافظ البنك المركزي

- مدير مركز تشجيع

-الصادرات

- مدير منظمة الإدارة والتخطيط

-مدير الجمارك مدير غرفة الصناعة والتجارة.

ينعقد المجلس شهريا ويتمثل دوره الأساسي في إعداد السياسات الداعمة للصادرات وتقديم المساعدات

[1] - دعبد الحميد مرغيت ، دينال خلفات، تجربة ايران في تشجيع الصادرات غير النفطية.، مجـــــلة مدارات إيـــــرانية، العدد 03، مارس 2019 ، المركز الديموقراطي العربي-برلين-ألمانيا، 2019،ص74.

الخاصة والتسهيلات المطلوبة لتحفيز الصادرات غير النفطية وإزالة كافة العراقيل التي تواجها من خلال تنسيق الجهود بين مختلف أعضاء المجلس.

**2- لجان تشجيع الصادرات للمحافظات:**

تقرر إنشائها بموجب الخطة الخماسية الثانية وهذا في مختلف المحافظات الإيرانية البالغ عددها 25محافظة.

يترأسها المحافظ العام وتضم في عضويتها المدراء العامين للوزارات و ممثلي الهيئات العضو في المجلس الأعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية.

تتمثل مهام هذه اللجان في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لتشجيع الصـــادرات على مســـتوى المحافظة و إعداد خطط تنمية الصادرات بها و النظر في أهم العراقيل والمشاكل التي تواجه المؤسسات المصدرة و إيجاد الحلول لها، وكذا تقديم مختلف أشكال الدعم والتسهيلات للنهوض بنشاط التصدير في المحافظات ، و إعداد القوائم والإحصائيات لمختلف المنتجات التصديرية للمحافظة . إضافة إلى إبداء رأيها حول القوانين والتشريعات الخاصة بالتصدير وتقديم مقترحات تحسينها إلى المجلس الأعلى للتصدير.

**3-دائرة تشجيع الصادرات بوزارة الصناعات:**

قامت وزارة الصناعات بإنشاء دائرة مكلفة بتشجيع الصادرات في المؤسسات المنتسبة للوزارة عبر تقديم الدعم الفني والمالي ووضع السياسات والبرامج و إعداد الدراسات التي تساعد في تنمية صادرات القطاع الصناعي . ومنذ العام 1995 منحت وزارة الصناعة امتياز خاص للمؤسسات المنتسبة للقطاع والتي تصدر للخارج في الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد المواد الأولية التي تحتاجها في نشاطها.

**4-وزارة التجارة:**

قامت وزارة التجارة الإيرانية بإنشاء عدة هيئات لتشجيع الصادرات غير النفطية وهي:

-المركز الإيراني لتشجيع التصدير

تأسس عام 1984 يترأسه نائب وزير التجارة المكلف بالتصدير يتمثل دوره في تشجيع الصادرات غير النفطية ومعالجة المشاكل والعقبات التي تواجه المصدرين. إضافة إلى تنظيم معارض للتعريف بالصادرات الإيرانية داخل وخارج البلد. ومحاولة إيجاد قنوات تواصل بين رجال الأعمال الإيرانيين ونظرائهم الأجانب.

**5-شركة إيران للسجاد:**

يعود تأسيسها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية لتنمية صناعة السجاد في البلاد. قامت بإنشاء عدة فروع لها في مختلف محافظات البلاد لنشر وتعليم هذه الصناعة وزيادة مستويات الإنتاج. للشركة مركز مبيعات في العاصمة طهران وشبكة تصدير واسعة نظرا للإقبال الواسع للأجانب على استيراد منتجاتها لاسيما في ألمانيا.

**6- صندوق ضمان الصادرات:**

يتبع لوزارة التجارة حيث تأسس عام 1973 ، وهو مؤسسة مالية لتأمين ائتمان الصادرات الإيرانية من المخاطر السياسية والتجارية. كما أن الصندوق يصدر ضمانات ائتمانية تستهدف تسهيل عملية تمويل الصادرات ،وتقديم تسهيلات مالية للتجار الإيرانيين تساعدهم في فتح أسواق خارجية جديدة.

-المكاتب التجارية الموجود بالخارج

تم فتحها في عدد من البلدان المضيفة (تركيا-ألمانيا-كينيا-لبنان-المملكة المتحدة...) وهذا بغرض تعزيز الروابط التجارية بين إيران والبلد المضيف وتقديم المعلومات لرجال الأعمال الإيرانيين حول فرص التصدير الممكنة بهته البلدان، وكذا الترويج لفرص الاستثمار المتاحة بإيران والتسهيلات والحوافز الممنوحة.

**7-بنك تنمية الصادرات الإيراني:**

تأسس عام 1991 وتتمثل مهامه في ضمان توسع الصادرات الإيرانية من خلال تقديم الخدمات البنكية الضرورية للمصدرين وتمويل المشاريع الصناعية التي لها إمكانات للتصدير .و قد تم إقامة فروع للبنك في المحافظات الإيرانية التي بها أنشطة تصديرية.

**8-غرفة إيران للتجارة و الصناعات والمناجم:**

صدر القانون المنظم لإنشاء هاته الغرفة عام 1991 وتم تعديله عام 1994.وتعتبر بمثابة صوت مجتمع الأعمال في إيران. كما تلعب دور مستشار الحكومة في القضايا المتعلقة بقطاعات التجارة والصناعة والمناجم. تتولى تنظيم معارض داخل إيران وخارجها بعد موافقة وزارة التجارة وكذا عقد الندوات والمؤتمرات حول القضايا التي تهم هذه القطاعات. كما تقوم بإقامة علاقات مع نظرائها في باقي بلدان العالم.

**9-جمعية المدراء الصناعيين:**

هي منظمة خاصة تأسست نهاية السبعينات وتسعى للدفاع عن مصالح المؤسسات الصناعية

الخاصة في إيران، فهي بمثابة منتدى يتم خلاله إعداد الدراسات والبحوث حول واقع القطاع ومقترحات تشجيعه وترسلها للجهات الرسمية (الحكومة–البرلمان–البنك المركزي).

**10–إنشاء صندوق ريادة الأعمال "اميد":**

ويتمثل دوره في تعزيز ريادة الأعمال من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا عبر تقديم قروض من الصندوق للمؤسسات الناجحة مثل: مهنة السجاد اليدوي.

**11–تجربة المناطق الحرة في إيران:**

قامت ايران بإنشاء المجلس الأعلى للمناطق الحرة التجارية والصناعية الذي يراسه أمين المجلس وغالبا ما يحضر اجتماعاته النائب الأول للرئيس الإيراني ووزراء؛ العدل، والاقتصاد والمالية، والثقافة ، والصناعة والمناجم والتجارة، ومحافظ البنك المركزي... وهذا بغرض دراسة والموافقة على اقتراحات إنشاء مناطق حرة للتجارة والصناعة تكون وظيفتها الأساسية تقديم الخدمات والضمانات والفرص الاستثمارية للمستمرين الأجانب. وتتميز المناطق الحرة بعدم خضوع المستثمرين الأجانب للضـرائب ولا للتعريفات الجمركية ،كما أن حصة الأجانب في الملكية مئة بالمئة وفي أي مجال. وتعتبر جزيرة "كيش" إحدى أهم المناطق الحرة في البلاد ؛ حيث تسعى ايران لجعلها جنة الاستثمار الأجنبي ،ومركز استقطاب ديبلوماسي ورياضي وسياحي.

**12–تدابير أخرى:**

–عام 1997 تم إقرار إعفاء ضريبي 100 بالمائة على مداخيل تصدير السلع الصناعية والمنتجات الفلاحية.

تم اختيار يوم "21 أكتوبر " من كل سنة كيوم وطني للصادرات تقام فيه المعارض الخاصة بمختلف المنتجات المصدرة وكذلك الندوات وهذا تحت إشراف مباشر من وزارة التجارة.

–في مارس 1998 منح مجلس الوزراء موافقته لجميع المصدرين للتمتع بحرية الاستخدام الكامل (100 بالمائة) لإيراداتهم من العملة الأجنبية الناجمة عن نشاطهم التصيدري. و قد سمحت هذا الإجراء للمصدرين بإنفاق عائداتهم بالعملة الصعبة على استيراد مواد خام وقطع غيار لأعمالهم بدلاً من إجبارهم على بيعها للبنوك المحلية بسعر الصرف الرسمي بعد أن كان البنك المركزي الإيراني يطلب من المصدرين دفع كفالة للتأكد من تحويل عائدات التصدير للبنوك الإيرانية لصرفها بأسعار رسمية.

**13-الخطة الخماسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(2021/2016)**

ينصب تركيز هذه الخطة (التي يجري تنفيذها حاليا) على تنمية القدرات الدفاعية و تحقيق النمو الاقتصادي السريع والدائم. فالنسبة للأمر الأول تلحظ الخطة أهمية حماية المصالح القومية و أمن البلاد وذلك عبر تطوير القدرات والتكنولوجيات البالستية وإنتاج الأسلحة والمعدات الدفاعية الرئيسية الحديثة. ولتحقيق ذلك تعتزم السلطات تخصيص "خمسة في المائة" على الأقل من الموازنة العامة سنويا لهذا الغرض. وعلى الصعيد الاقتصادي، تصبوا الخطة لبلوغ نمو "سريع ودائم" بنسبة ثمانية في المائة سنويا وعلى امتداد خمسة أعوام. وتأمل السلطات تحقيق ذلك باجتذاب الرؤوس الأموال الأجنبية، وتحويل ما بين 30 و38 في المائة من عائدات النفط والغاز إلى صندوق الثروة السيادي الموسوم "صندوق التنمية الوطنية، والعمل على تطوير صناعة النفط التي تعتبر السلطات أنها بحاجة لاستثمارات بقيمة 200 مليار دولار خلال الأعوام المقبلة.

## خلاصة الفصل:

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر وذلك من خلال نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات و المقومات الأساسية، حيث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط خاصة الجزائر و إيران نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، حيث أدركت الجزائر أن كل خطوة على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية تمثل إنجاز حقيقيا ينبغي البناء عليه على نحو مستمر. حيث وضعت خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو ب6,5 بالمئة عام 2030 خارج المواد النفطية وتمثلت الاستراتيجية في النقاط التالية: المرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 و تنتهي عام 2020 وهي مرحلة الإقلاع المرحلة الثانية (2020–2025)، فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026 –2030)يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. و على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب5,6 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف ب3,2 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5,3بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. إيران تعتبر أيضا من الدول المتضررة من الاعتماد على النفط في تمويل إيراداتها حيث شرعت في إنجاز برنامج جريء للإصلاح (2016–2021) التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي حيث نصبوا الخطة لبلوغ نمو "سريع ودائم" بنسبة ثمانية في المائة سنويا وعلى امتداد خمسة أعوام. وتأمل السلطات تحقيق ذلك باجتذاب الرؤوس الأموال الأجنبية، وتحويل ما بين 30 و38 في المائة من عائدات النفط والغاز إلى صندوق الثروة السيادي الموسوم

# الخاتمة:

## الخاتمة

شهد التاريخ الحديث لسوق النفط العالمي كثير من الصدمات العالمية، وبعد تسليط الضوء على مجتمع النزعة الريعية كالاقتصاد الجزائري والإيراني واستمرار اعتمادهما على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، مما سيجعلهما عرضة دائمة و متواصلة للصدمات الخارجية ولضمان استقرار وتوازن اقتصاد البلدين يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات من خلال الاهتمام و بعث النمو في القطاعات الأخرى الحيوية على رأسها الصناعة والفلاحة. وذلك من خلال مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي، أي لابد من العمل على تنويع الاقتصاد والتخفيف من حدة ارتباط الاقتصاد بالمحروقات و خاصة النفط الذي أسعاره لا تعرف استقرارا و لأن صدماته شديدة، وما نعيشه مؤخرا من انخفاض حاد لأسعار النفط لخير دليل على ذلك، ومن ثم فعلى البلدين أن تعملا بكل قوة على الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي النفطي، و التوجه إلى الاستثمار في مجال الفلاحة والصناعة والسياحة، وهي قطاعات جد هامة وتتوفر البلـدين على إمكانيات مهمة، يمكن أن تكون البديل وبدون منازع لقطا ع المحروقات، ولكن ذلك يتطلب تفعيل جاد و اهتمام كبير، من خلال وضع استراتيجيات وخطط على المدى المتوسط والبعيد مبنية على سياسة اقتصادية واضحة و فعالة، والخروج من فكرة الثروة النفطية، ولأن حقيقة النفط أنه مورد ناضب حتى وان طال أمده أكثر مما هو متوقع، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد الكلي تقريبا على مورد واحد يجعل البنيان الاقتصادي يتأثر كثيرا بأي هزة يتعرض لها على مستوى الأسواق العالمية، وضمن هذا السياق فقد حاولنا إبراز السياسات والآليات التي من شأنها أن تسمح من الحد من آثار التبعية ا للنفط، وذلك بتقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة. فالتنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في اطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، و محاولة مزاوجته بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال، ومن بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد هي الاستمرار في تطوير البنى التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دوراً هاماً في تطور النشاط الاقتصادي، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر.

**النتائج**

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيها يلي:

1- للنفط أهمية عظمى فبغض النظر عن استعماله كوقود ومصدر للحرارة والدفء يستعمل كذلك، كمادة أولية في الصناعة، كما يعتبر أهم دعائم الكيان الاقتصادي بحيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني للبلد المنتج له، هذه الأهمية أيضا راجع لكونه سلعة استراتيجية أساسية للصناعة و حيوية وهامة للتجارة الدولية، زادت الحاجة إليه، ومصدر هام للطاقة يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في ظل النمو الاقتصادي المتزايد الذي يشهده العالم؛

2- يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي ومستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها مستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصاداتها؛

3-الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات خطيره، ورغم أن الجزائر ستتمكن على المدى القصير من استيعاب التراجع في أسعار النفط بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطات النفطية، غير أنها معرضة على الأمد البعيد لمواجهة تحديات كبيرة على مستوى المالية العامة بسبب الاعتماد الكبير على صادرات النفط؛

4- حقق اقتصاد البلدين معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات ارتفاع أسعار النفط والإنتاج النفطي وزيادة الإنفاق الحكومي وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي، كذلك أدى إلى تحيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، بينما تراجع الدين الحكومي ولكن لن تتمكن كل من الجزائر وايران من الاعتماد على الارتفاع الأسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل، إنما يتعين بدلا من ذلك زيادة تنويع الاقتصاد لدعم النمو المستمر وتوفير فرص العمل التي يتطلع اليها الشباب والسكان المتزايدة أعدادهم؛

5- وضعت الجزائر استراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5 بالمئة عام 2030 خارج المواد النفطية وتمثلت الاستراتيجية في النقاط التالية :

المرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 وتنتهي عام 2020، وهي مرحلة الإقلاع المرحلة الثانية (2020–2025)، فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، تليها مرحلة استقرار و توافق (2026–2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن؛

6- تصبوا إيران لبلوغ نمو "سريع ودائم" بنسبة ثمانية في المائة سنويا وعلى امتداد خمسة أعوام. وتأمل السلطات تحقيق ذلك باجتذاب الرؤوس الأموال الأجنبية، وتحويل ما بين 30 و38 في المائة من عائدات النفط والغاز إلى صندوق الثروة السيادي؛

7-لابد على كل من الجزائر وإيران الإسراع في تطبيق استراتيجيتها والحرص على الالتزام بها للوصول إلى اقتصاد قوي ومتنوع بإمكانه مواجهة الأزمات الاقتصادية؛

## اختبار الفرضيات:

**الفرضية الرئيسة:** ضعف استراتيجيات التنويع في الاقتصاد الجزائري و إيران؛

إن هذه الفرضية صحيحة، حيث تطرقنا في الفصل الثالث للاستراتيجيات المتخذة من البلدين ، وتبين أنها تبقى ضعيفة على المدى القريب وتنتظر هاته الدول رهانات وتحديات كبيرة للوصول للهدف المنشود؛

**الفرضية الفرعية:**

**1**- التنويع بشكل عام هو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- الارتباط بالنفط في الجزائر وإيران وعدم إتباع إستراتيجية للتنويع الاقتصادي حتى الأن يؤدي إلى تبديد الأموال وضياع فرص استدامة التنمية وحق الأجيال القادمة في الثروة، هذه الفرضية صحيحة حيث نرى أن الجزائر و إيران للآن لا يزالان مرتبطان بقطاع النفط رغم وضع خطط و استراتيجيات للتخلص من التبعية لقطاع النفط.

## التوصيات:

1-التنويع الاقتصادي يتطلب خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية، وإدارة سياسة الصرف بطريقة محكمة من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف؛

2-بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع، لخلق قطاع صناعات موجهة إلى التصدير ومحفزة على النمو في المدى البعيد.

3-بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط، من خلال التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع,

## أفاق الدراسة:

دراسات استراتيجية لفك ارتباط هذه الدول بالنفط؛

دراسات تنسيقة بين التنويع الاقتصادي والنفط.

# قائمة المراجع

## أولا– المراجع باللغة العربية

**-الرسائل والأطروحات الجامعية:**

**1–** وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013،.

2- ثيطوم أيمن، سعادة السعيد، إستراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية– حالة الجزائر–، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية: 2016 / 2017.

**- الدوريات والمجلات:**

**3–** بافس جون وآخرون، أسفل المنحدر، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 54، العدد 04، ديسمبر 2015 ،

4– لحول علي، كرار محمد عبد الغاني، بن ديمة نسرين، التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 2000–2020،مجلة الدفتر الاقتصادي ،العدد 02 ،2021،.

5– موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016.

6– منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، واقف وأفاق الطاقة المتجددة، افريل 2019

7– محمد كريم رفروف، "قياس وتقيم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014)" ،مجلة الواحة للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02 ،جامعة غرداية، الجزائر، 2016.

8- سايح حمزة وآخرون، التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2000-2019 ، مجلد 06 / العدد: 01 ( 2021)، الجزائر.

9- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة تشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2009.

10- دعبد الحميد مرغيت ، دينال خلفات، تجربة ايران في تشجيع الصادرات غير النفطية.، مجلة مدارات إيرانية، العدد 03، مارس 2019 ، المركز الديموقراطي العربي-برلين-ألمانيا، 2019.

**-التقارير والقوانين:**

11- بيانات بنك الجزائر.

12- تقرير صندوق النقد الدولي، نشرة الصندوق الإلكترونية.

13- تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

14- بيانات البنك الدولي.

**- المحضرات والملتقيات:**

14- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية جامعة عنابة، الجزائر، سنة 1983.

**-المواقع الإلكترونية:**

15- ابراهيم الفيلكاوي، ما هو النفط؟ وتعريفاته؟ وتاريخه؟، نقلاً عن:
http://www.marketstoday.net/analysis/Analysis-Commentary/

16- صلاح حمودة، أهمية البترول، نقلاً عن:
http://vb.elmstba.com/t211586.html

17- جريدة العين الإخبارية الإلكترونية، بدائل النفط ... أسرع 10 مصادر للطاقة نموا في العالم،

https://al-ain.com/article/alternatives-iol-10-growing-energy-sources-world

18- جريدة الأنباء الالكترونية، أسرع 10 مصادر للطاقة نموا
https://alanba.com.kw/ar/economy-news/1023570/

19- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية،
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

**ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:**

20-Advantages and Disadvantages of Petroleum", futureofworking.com.

21-Petroleum ", www.scienceclarified.com.

22-Knoema, Oil Production and Operating Cost, knomema.com.

23-The Library of Congress (2006)، "History of the Oil and Gas Industry"، Business and Economics Research Advisor .

24-"EPA enforcement targets flaring efficiency violations" (PDF) ،U.S. Environmental Protection Agency.

25-Bautista H. and Rahman K. M. M, Effects On Wildlife and Habitats, Review On the Sundarbans Delta Oil Spill.

26-Hannah Ritchie and Max Roser (2020), "$CO_2$ and Greenhouse Gas Emissions: $CO_2$ Concentrations"، Our World in Data.

26- Eggleton, Tony (2013)، A Short Introduction to Climate Change ، Cambridge University Press.

27-United Nations, "The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures Technical Paper by the Secrrtariat “, Framework Convention on Climate Change.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الكبيرة للتنويع الاقتصادي للدول النفطية وخاصة بعد أن أدركت البلدان الريعية خطورة الاعتماد على هذا المورد الوحيد وأصبحت تسمى بالدول أحادية الاقتصاد المرتبطة أسعاره بالأسواق العالمية، وما يجري فيها من تقلبات حادة وهذا ما يتسبب في اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها. الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة إنجاز التنويع لمعالجة هذه الاختلالات، وهذا ما أدى بكل من الجزائر و إيران أن تعملا على الخروج من هذه الدائرة المغلقة و لا تبقيا حبيسة تضارب مصالح القوى الاقتصادية في العالم، من خلال التقليل من تبعية اقتصاد البلدين للمحروقات، ولهذا فقد سعا البلدين بالعمل الحاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها، و ذلك من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية من اجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** النفط، التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي، الصادرات غير النفطية.

**Abstract :**

This study aims to highlight the great importance of economic diversification of the oil-producing countries, especially after the rentier countries realized the danger of relying on this single resource and became called the mono-economic countries whose prices are linked to global markets, and the sharp fluctuations taking place in them and this is what causes major imbalances and distortions in the structures of their economies . This prompted the International Monetary Fund to issue warnings of the need to achieve diversification to address these imbalances, and this is what led both Algeria and Iran to work to get out of this closed circle and not remain trapped in the conflicting interests of the economic powers in the world, by reducing the dependence of the two countries' economies Therefore, the two countries have sought to work sharply to implement the strategy of economic diversification and make it a success, by adopting a package of diversified economic policies, the aim of which is to restructure the economy and raise the level of contribution of the alternative economic sectors to the domestic product, which requires them to diversify their base Productivity for the transition from a rentier economy to a productive economy that requires the participation of all sectors of the national economy in diversifying the necessary sources of income in order to achieve high levels of economic growth.